جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : الدايرة حسام الدين

بعنوان:

تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية

دراسة ميدانية لعينة من المهنيين و الأكاديميين في المحاسبة بولاية ورقلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 18/06/2013

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / بن ساحة علي..... (أستاذ مساعد(أ) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ /بوغابة محمد الحافظ.... (أستاذ مساعد (ب)– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مساعد مشرف

الدكتور / دادن عبد الغني..... (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة /محسن عواطف.....(أستاذ مساعدة (أ)– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنــة الجامعية: 2013/2012

الإهداء

إلى من غمرتني دوما بحبها وحنانها

إلى من كان دعاؤها نورا يضئ كل شئ

إلى والدتي الغالية

إلى من علمني حب العلم والعلماء

إلى من أفاض علي بعلمه وحنانه

إلى والدي العزيز

إلى أحبتي في هذه الدنيا

أخوتي الغالية وأخواني الأعزاء

إلى من يشاركونني هموم الدنيا ويقاسمونني حلو الحياة ومرها،

إلى من أسعد بلقائهم،

ولهم في قلبي الحب العظيم

إلى الذين ستبقى ذكراهم تملأ خاطري في حلي وترحالي،

إلى الذين التقيت بهم في درب الحياة،

وقضيت معهم أياما لا تنسى

وستبقى خالدة في ذاكرتي.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني وأمدني بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع

ولا يسعني إلا أن اسجد لله شكراً وحمداً على توفيقه لي، وأذكر أهل الفضل كل

جميل وحسن صنيع.

ليس ثمة تعبير أقوى تأثير اً من كلمة شكر نقولها اعتراف اً بالجميل...

أتوجو بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل **أ.د /دادن عبد الغني**

على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى تعبه وعنائه وعلى كل

توجيهاته ونصائحه.

كما لا يفوتني في هذا الصدد أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي الأفاضل:

أ/دشاش عبد القادر ، د /سويسي هواري ، د /غوالي محمد ،

أ.محسن عواطف /، د /بكاري بلخير،

د /قزون محمد العربي،د/ أعمر عزاوي.

وأخيرا أشكر كل من ساعدني من قريب ومن بعيد على انجاز هذا العمل

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على واقع مخرجات النظام المحاسبي المالي ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية للمؤسسة ومحاولة بيان إسهامات النظام المحاسبي في تحقيق فعالية العرض في القوائم المالية ودوره في توفير بيانات مالية أكثر وضوح و مصداقية، و هذا بالإجابة على الإشكالية التالية : ما مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لعرض القوائم المالية ؟ وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا لتحليل البيانات المحصل عليها من الاستبيان الموجهة إلى أكاديميي ومهنيي الحقل المحاسبي في الجزائر.

و علية خلصت الدراسة الى النتائج التالية ::

- تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي على الواقع الفعلي للمؤسسة.
- تكمن فعالية إعداد وعرض القوائم المالية في مدى ملائمة و مصداقية البيانات و المعلومات المالية و المحاسبية المنشورة بحيث تستطيع المؤسسة تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي،وقياس كفاءتها ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية.
- القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي توفر المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة السابقة وتتميز بالخصائص النوعية .

الكلمات المفتاح : نظام المحاسبي المالي ، قوائم المالية ، مستخدمي القوائم المالية،شفافية .

Résumé de l'étude:

Cette étude consiste à analyser la situation financière des états financiers du nouveau SCF et le niveau de crédibilité ainsi que la limite de la situation exacte de l'entreprise tout en essayant de démontrer les contributions du système comptable pour garantir l'efficacité de la présentation dans les états financiers et son rôle d'exposer des données financières avec plus de clarté et crédibilité, Et cela pour répondre à la question suivante: Dans quelle mesure peut le système comptable et financier répondre a la demande de la présentation des états financiers afin d'évaluer ?

C'était une approche descriptive dans notre étude pour analyser les données obtenues à partir des questionnaires adressés aux universitaires et des professionnels dans le domaine de la comptabilité en Algérie.

L'étude a conclu les résultats suivants :

- les états de sorties du système de comptabilité financière reflètent réellement la situation de l'entreprise.
- Que les états financiers conformément au nouveau SCF se distingue dans le confort et la fiabilité des données ,ce qui permet à l'entreprise de fournir une image fidèle de sa situation financière et de mesurer l'efficacité et la connaissance du changement .
- Que les états financiers en conformité avec le système de comptabilité financière fournit des informations qui permettent d'établir des comparaisons avec l'année précédente et se caractérise par des particularités qualitatives.

Mots clés : Le système comptable et financier, les états financiers, , les utilisateurs des états financiers . translucidité

العـــنوان	
إهداء	I
شكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ.ب.ت.ث
الفصل الاول: أسس إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	20-1
مقدمة الفصل الاول	2
المبحث الاول: أسس إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	3
المطلب الاول:الأسس العامة لإعداد للقوائم المالية	3
الفرع الاول:مفهوم القوائم المالية	3
الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية	3
الفرع الثالث: الأهداف العامة للقوائم المالية حسب IASC	4
الفرع الرابع: الفرضيات الضمنية لتحضير القوائم المالية	5
الفرع الخامس: الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية	5
الفرع السادس: المبادئ المحاسبية الأساسية	6
الفرع السابع: قياس عناصر القوائم المالية	8
المطلب الثاني :عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالية	9
الفرع الاول: مفهوم العرض	9
الفرع الثاني: دراسة قائمة الميزانية	9
الفرع الثالث: دراسة جدول حسابات النتائج	11

الفرع الرابع: دراسة قائمة جدول تدفقات الخزينة	11
الفرع الخامس: قائمة جدول تغيرات الأموال الخاصة	13
الفرع السادس:ملحق الكشوف المالية	14
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	15
المطلب الاول: تقديم عام للدراسات السابقة	15
الفرع الاول: دراسة بلهوان زكرياء،هنيسي تميم	15
الفرع الثاني :دراسة اوسرير منور و مجبر محمد	15
الفرع الثالث: دراسة عزة الازهر	16
الفرع الربع :دراسة سالمي محمد الدينوري	17
الفرع الخامس: دراسة محمد فايق عبد الرحمن محسن	17
المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	18
الفرع الاول: أوجه الشبه و أوجه الاختلاف	18
الفرع الثاني: خصوصية الدراسة	19
خلاصة الفصل الاول	19
الفصل الثاني: دراسة الميدانية	43-21
مقدمة الفصل الثاني	22
المبحث الأول :أداة الدراسة	23
المطلب الأول : مراحل إعداد الاستبيان	23
الفرع الاول: تصميم إستمارة الإستبيان	23
الفرع الثاني: نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة	23
الفرع الثالث: أدوات الدراسة	24
المطلب الثاني : منهجية وعينة الدراسة	25

الفرع الاول: هيكل الاستبيان	25
الفرع الثاني: عينة الدراسة	26
المبحث الثاني :التحليل الاحصائي وإختبار الفرضيات	26
المطلب الأول : الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	26
الفرع الاول وصف خصائص عينة الدراسة	26
أولا:توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	26
ثانيا:توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	27
ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	28
رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة	28
خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة	29
الفرع الثاني: إجراءات معالجة الاستبيان	30
أولا: عرض نتائج (الفرضية الاولى)	31
ثانيا: عرض نتائج (الفرضية الثانية)	32
المطلب الثاني:إختبار الفرضيات و تحليل نتائج الاستبيان	36
الفرع الاول: صدق أداة الدراسة	36
الفرع الثاني: إختبار الفرضيات	37
أولا: إختبار التوزيع الطبيعي إختبار كولمجروف سمرنوف (1-Sample k-s)	37
ثانيا: إختبار لعينة واحدة One sample T-test	38
ثالثا: إختبار الفرضية الاولى	39
رابعا:إختبار الفرضية الثانية	39

خامسا: ملخص نتائج إختبار الفرضيات	40
الفرع الثالث: تحليل نتائج الاستبيان	40
أولا: تحليل نتائج (الفرضية الاولى)	41
ثانيا: تحليل النتائج (الفرضية الثانية)	41
خلاصة الفصل الثاني	43
الخاتمة	45
قائمة المراجع	48
الملاحق	53
ملحق رقم 1: قائمة الاستقصاء	54
ملحق رقم 2:قائمة المحكمين	58
ملحق رقم 3:نتائج الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	59
ملحق رقم 4: نتائج إتجاه العينة	60-59
ملحق رقم 5: نتائج معامل ألفا كرونباخ لثبات الدراسة	60
ملحق رقم 6: نتائج اختبار سمرنوف لتوزيع البيانات طبيعيا	61
ملحق رقم 7:نتائج اختبار فرضيات الدراسة الميدانية	62
الفهرس	63

قائمة المحتويات

الاهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	VII
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الاول: أسس إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	01
المبحث الاول: أسس إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	03
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	15
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	21
المبحث الاول: أداة الدراسة	23
المبحث الثاني: التحليل الاحصائي وإختبار الفرضيات	26
الخاتمة	45
المصادر والمراجع	49
الملاحق	54
الفهرس	63

المقـــدمة

- طرح مشكلة البحث
- فرضيات البحث
- مبررات اختيار الموضوع
- أهداف البحث
- أهمية الدراسة
- حدود الدراسة
- مرجعية الدراسة
- المنهج المتبع و اداة الدراسة
- صعوبات البحث
- هيكل وخطة البحث

أ- توطئة:

عرفت المحاسبة عدة تغيرات سواء على المستوى العالمي أو المحلي ، هذه التغيرات مست مختلف جوانبها بحيث في البداية كانت تهتم بتسجيل البيانات المالية للمؤسسة من أجل تحديد مركزها المالي و نتيجتها الصافية ، لكن حاليا أصبحت المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات دوره جمع بيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة و الظروف و الأحداث التي أثرت عليها ، ثم معالجتها من أجل إعداد و عرض الكشوفات المالية .وقد باتت المحاسبة الأداة التي يتم الاتصال بها بين مختلف مستخدمي البيانات المالية حيث أن هذه الأخيرة تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات الملائمة بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات شفافية و مصداقية عالية.

ولكنه ومع التطوارت السريعة التي شهدتها الساحة الدولية و ظهور العولمة التي لم تستثني أي مجال من المجالات المحيطة بالإنسان و المؤسسات ، ونتيجة ترابط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض من خلال فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي و خوصصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية و الأجنبية ، كل هذه التطورات استلزمت على الجزائر ضرورة مسايرة و مواكبة هذه التطورات و هذا ما أدى بها إلى الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي المستنبط من معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي. الذي تم إصداره بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الذي أصبح ساري المفعول إبتداءا من أول جانفي 2010.

ب- لإشـكـالـيـة:

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الأتي:

❖ **ما مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات عرض القوائم المالية؟**

تتفرع الاشكالية السابقة إلى الاشكاليات الفرعية الاتية:

- ❖ ماهي أسس وقواعد عرض القوائم المالية؟
- ❖ هل طبيعة عرض القوائم المالية تستجيب لرغبات المستخدمين ؟
- ❖ هل تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي على الواقع الفعلي للمؤسسة؟

ت- الفرضـيات :

لمعالجة إشكالية البحث التي طرحناها اعتمدنا بعض الفرضيات التي نراها أقرب استجابة للإجابات المحتملة والتي نلخصها في:

❖ عرض القوائم المالية وفق SCF تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية.

❖ تتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

ث- مبرارت إختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع لعدة أسباب نختصرها فيما يلي :

- الدور الفعال الذي يمكن للقوائم المالية أن تأديه من خلال توفير معلومات مالية لجميع الأطراف المختلفة لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

- دور النظام المحاسبي المالي في تحسين عرض القوائم المالية.

ج- أهداف البحث:

- الوقوف على واقع مخرجات النظام المحاسبي المالي ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

- بيان إسهامات النظام المحاسبي في تحقيق فعالية العرض في القوائم المالية.

- إظهار دور النظام المحاسبي المالي في توفير بيانات مالية أكثر وضوح ومصداقية.

ح- أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه القوائم المحاسبية والمالية داخل الاقتصاد الوطني، فالقوائم المحاسبية المالية تعتبر المخرجات الأساسية للنظام المحاسبي وهي تعتبر المنطلق الأساسي الذي تبنى عليه قرارات مجموعة كبيرة من فئات مستعملي هذه القوائم.

خ- حدود الدراسة:

الحدود المكانية :تحاول هذه الدراسة استقصاء أراء المهنيين و الأكاديميين بالتالي تتمثل الحدود المكانية في الجزائر، وبالتحديد في ولاية ورقلة (تقرت ، حاسي مسعود)، وإعتمدنا ايضا على (أساتذة من جامعة البليدة،الجزائر،الجلفة).

-الحدود الزمنية :تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة (من 2011 إلى 2013)

-الحدود المتعلقة بالمستجوبين :تتمثل في أي مستجوب مطلع جيدا على النظام المحاسبي المالي.

د-مرجعية الدراسة : تتشكل مرجعية الدراسة التي قمنا بها في القوانين والمراسيم في الجريدة الرسمية والملتقيات العلمية و المذكرات و المجلات و المقالات و الكتب.

ذ-المنهج المتبع: تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة و الإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها و اختبار صحة الفرضيات التي وضعناها وهو المناسب لهذا النوع من الدراسات .

تم استخدام الاستبيان في الدراسة الميدانية لاستطلاع رأي المهنيين فيما يخص الموضوع الموجه إلى عينة من المختصين في المحاسبة و المهنيين.

ر-صعوبات البحث: وتكمن صعوبات البحث فيما يلي:

- مشاكل تتعلق بالحصول على إجابات الاستبيان إما عدم الإجابة أو التحفظ في الإجابة مع عدم الجدية في الإجابة.

-صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات والوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية، قصد تسليمهم استمارات الاستبيان والحصول على أرائهم وإجاباتهم.

ز-هيكل البحث:تم تقسيم بحثنا إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري حيث تناولنا عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في المبحث الأول وتم التطرق إلى الدراسات السابقة في المبحث الثاني اما الفصل الثاني تناول الدراسة الميدانية من حيث الطريقة المتبعة و الادوات المستعملة والنتائج المحصل عليها وتحليلها .

الفصل الاول:

أسس إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

مقدمة الفصل الاول

تتعدد الجهات المستخدمة للتقارير المالية، منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبية ومنها من له علاقة غير مباشرة، وهذا التعدد في المستخدمين أدى إلى تعدد الرغبات في المعلومات المطلوبة التي تتوقف على مجال القرار الذي يراد إتخاذه، فلا توجد قائمة واحدة تلبي مختلف الإحتياجات من المعلومات، بل لابد من توفر قوائم مالية أخرى تقدم معلومات إضافية تساهم في شرح وتفسير العلاقات التي تربط بين مختلف عناصر مكونات القوائم المالية من أجل التقييم لإصدار الأحكام أو إتخاذ القرارات.

ومن خلال النظام المحاسبي المالي[1]، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم عناصر القوائم المالية وسنتطرق إليها فيمايلي:

- **المبحث الأول:أسس إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**
- **المبحث الثاني :الدراسات السابقة**

[1] تتمثل أهم هذه التنظيمات النظام المحاسبي المالي في:

- المرسوم التنفيذي 08- 156 المنظم لكيفية تطبيق بعض المواد الواردة في القانون 11/07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008؛
- المرسوم التنفيذي 09-110 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي؛
- القرار المؤرخ في 26 /07/ 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛
- التعليمة 02 المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

المبحث الاول : أسس إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

إن عملية الإفصاح عن المعلومات في التقارير والقوائم المالية ليس غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها هذه التقارير والقوائم المالية.

المطلب الاول:الأسس العامة لإعداد للقوائم المالية

الفرع الاول: مفهوم القوائم المالية :

"هي مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة وذالك بموجب مجموعة من المفاهيم و المبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي بصورة منسقة[1]".

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية :

تتعدد الفئات المستخدمة للتقارير المالية، منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبية كالمسيرين والملاك، ومنها من له علاقة غير مباشرة (علاقة تعامل ظرفية تحددها المصلحة المشتركة) مثل المقرضين، الموردين... ولقد نشأت عن هذا التعدد في الاستعمالات رغبات في المعلومات المطلوبة تتوقف إلى حد كبير على مجال القرار الذي يراد اتخاذه، يمكن حصر أهم الفئات المستفيدة من القوائم المالية فيما يلي: [2]

أ- **المستثمرين**: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم. وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات. ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعا ت أرباح.

ب-**العاملين**: يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم

---

[1] أحمد مخلوف ،دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة ، مداخلة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، ، جامعة سعد دحلب البليدة ،يومي 13 و 14 و 15 أكتوبر 2009 .،ص :03.

[2] لتوسيع الحاصل العلمي في هذا الموضوع انظر على سبيل المثال إلى:

- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ص ص:43-44؛
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991، ص ص: 157-162.
- مختار مسامح ،توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، ما بين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية،أطروحة دكتوراه،تخصص محاسبة و تدقيق،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011/2010 ص ص:57-58.

هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة منشأتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

ج- **المقرضين**: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

د- **الموردون وغيرهم من الدائنين**: ويهتم بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة القدرة المالية للمؤسسة للوفاء بإلتزاماتها.

ه- **الزبائن:** يهتم الزبائن بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة .

و- **الجهات الحكومية**: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة. وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل الوطني وما يماثلها.

ز- **الجمهور العام:** تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين.

الفرع الثالث: الأهداف العامة للقوائم المالية حسب IASC

– تزود بمعلومات عن : الموقف المالي ، و الأداء، والتدفق النقدي للمؤسسة، والمعلومات التي تهم شريحة واسعة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

– تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة؛

– تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل؛

– تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية؛

– تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها؛ المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية[1]؛

[1] بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر، مداخلة ، ملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، سوق هراس،يومي 25و26 ماي 2010،ص:24.

– تظهر القوائم المالية نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها كما أن هذه القوائم المالية يجب أن يتوفر بها خصائص نوعية تجعل المعلومات الظاهرة فيها.

الفرع الرابع: الفرضيات الضمنية لتحضير القوائم المالية:

على اعتبار أن القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي فان الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في مبدئي محاسبة التعهد، واستمرارية الاستغلال.

✓ **محاسبة التعهد(Comptabilité d'engagement**: جاء هذا الفرض في المادة 6 من المرسوم التنفيذي 08-156 والتي تنص على[1]: " تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في القوائم المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها".

✓ **استمرارية الاستغلال (Continuité d'exploitation)**: يجري إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك.[2]

الفرع الخامس: الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية:

تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ويجب أن تتوفر المعلومة الواردة في القوائم المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح وهي[3]:

✓ **الوضوح (Intelligibilité)**: :يجب أن تكون المعلومات سهلة الفهم و الاستيعاب لمستخدميها.[4]

✓ **الملاءمة (Pertinence)**: وتعني أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون قادرة على إحداث تغيير في قرارات مستخدميها[5]، وتضم خاصية الملائمة ثلاث مكونات وهي:

– القدرة التنبؤية، التغذية العكسية ، التوقيت الملائم.

---

[1] المادة 06 من المرسوم التنفيذي 08- 156، مرجع سابق، ص: 11.

[2] محمد سفير ، الافصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، ماجيستير؛تخصص مالية ومحاسبة ،جامعة يحي فارس المدية،سنة 2009،ص:19.

[3] مرجع سابق ذكره، المادة 08، ص:12.

[4] أمينة برزوق،إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجيستير؛تخصص مالية دولية،جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان،2012،ص:113.

[5] علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، ماجيستير؛تخصص محاسبة وجباية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012،ص:23.

✓ **المعلومات ذات المصداقية** (**la fiabilité**): تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء و التحيز ويثق فيها مستخدموها[1]، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

– البحث عن الصورة الصادقة؛ الحيطة والحذر؛ تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني؛ الحياد؛ الشمولية.

✓ **القابلية للمقارنة** (**Comparabilité**): يقصد بهذه الخاصية أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لأخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى[2].

الفرع السادس: المبادئ المحاسبية الأساسية

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

▪**الدورة المحاسبية**(**Périodicité**): عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في N/01/02 وتنتهي في N/12/31، كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لإقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 12/31، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا، كأن تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها[3].

▪**استقلالية الدورات**(**Indépendance des exercices**): تنص المادة رقم 12 من المرسوم التنفيذي رقم08 -156 على أنه يجب أن تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها والسنة التي تليها، ولأجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحدث والعمليات الخاصة بها فقط.

▪**قاعدة الوحدة الاقتصادية**(**Principe de l'entité**): حسب هذا المبدأ فإن المؤسسة تعتبر كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، أي أن لذا شخصية معنوية مستقلة عن الملاك [4].وتكمن أهمية هذا المبدأ في تحديد مسؤولية المؤسسة تجاه الغير خاصة الملاك .وهذا ما نصت عليه المادة رقم 09 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156.

---

[1] أمينة برزوق، مرجع سابق ذكره،ص:113.

[2] حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة الأردن، 1999، ص:110.

[3] عزوز علي، متناوي محمد،متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام الحاسبي المالي،مداخلة،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية،المركز الجامعي الوادي يومي17و18جانفي 2010،ص: 2.

[4] DJELLOUL Saci, Comptabilité de l'entreprise et système économique- L'expérience Algérienne, Alger 1991, p: 84.

نقلا عن: علاء بوقفة، ، مرجع سابق ذكره ،ص:86.

▪**قاعدة الوحدة النقدية**(**l'unité monétaire**): نصت المادة 12و13 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية أما العمليات المدونة بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

كما نصت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 08-156على مايلي:" تلتزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية...".

▪**مبدأ الأهمية النسبية**(**Importance relative**): تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم[1]، وهو ما نصت عليه المادة رقم 11 من المرسوم التنفيذي08-156.

▪**مبدأ الحيطة والحذر**(**Principe de prudence**): وفقا لهذا المبدأ يجب الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، وهذا من خلال الأخذ في عين الاعتبار التوقعات بالنسبة للخسائر وتسجيلها كأعباء قبل وقوعها، أما الإيرادات المتوقعة فلا يتم تسجيلها إلا إذا تمت فعلا[2]، وهو ما نصت عليه المادة رقم 14 من المرسوم التنفيذي08-156.

▪**مبدأ ثبات الطرق**(**Permanence des méthodes**): أي أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة في الدورة الحالية.

▪**مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية** (**Intangibilité du bilan d'ouverture**): وفي هذا الإطار فقد نصت المادة رقم 17 من المرسوم التنفيذي 08-156 على ما يلي يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة."

▪**أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني** : وفي هذا الإطار فقد نصت المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156 والتي جاء فيها: " تقيد العمليات المحاسبية وتعرض ضمن القوائم المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي و الاقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانون".

---

[1] ابراهيم بورنان ، الطاهر مخلوف ، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية،مداخلة،الملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق،سوق هراس،2010، ص :05.

[2] بدر الزمان حمقاني، فعالية النظام المحاسبي الماليSCF المستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في تقديم معلومات مالية عالية الجودة، تخصص محاسبة وجباية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011/2010،ص:104.

▪**مبدأ عدم المقاصة**(**Non compensation**): بموجب المادة 15 من القانون 07-11 والتي تنص على[1]: " لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء بالتتابع أو على أساس صاف".

▪**مبدأ التكلفة التاريخية**(**Coût historique**): بموجب المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156، والتي تنص على[2]: " تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم و المنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان أثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة".

الفرع السابع: قياس عناصر القوائم المالية:

على العموم مبدأ التقييم الأساسي الذي تقيم به عناصر المحاسبة هو مبدأ التكلفة التاريخية، لكن في حالة توفر شروط معينة يمكن أن نستعمل الطرق التالية:

– **التكلفة التاريخية** [3]:تسجل قيمة الأصول في وقت الحيازة محاسبيا بالمبلغ المالي أو ما يعادله من اجل الحصول على الأصل أو الاستثمار المعني.

– **القيمة النفعية (القيمة الحالية)**[4]:وتعبر عن استحداث مجموع التدفقات المستقبلية المتوقعة في إطار النشاط العادي للمؤسسة.

– **القيمة السوقية (القيمة الحقيقية)** :هي المبلغ الذي يتم على أساسه مبادلة الاستثمار أو الوفاء بالتزام بين طرفين لهما المعلومات والرضا التام في ظروف المنافسة التامة.

– **قيمة الإنجاز** :القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع استثمار معين في حالة بيعه في ظروف عادية.

---

[1] المادة 15 من القانون رقم 07-11، المتضمن للنظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص: 04.

[2] المادة 16 من القانون رقم 07-11، المتضمن للنظام المحاسبي المالي ،مرجع سابق، ، ص: 12.

[3] عشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام الموحدIAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص: 304.

[4] مرجع سابق ذكره،ص:304.

المطلب الثاني :عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعد الكشوف المالية مرة على الأقل في السنة وتشمل هذه الكشوف ما يلي : الميزانية ؛ حسابات النتائج ؛ جدول تدفقات الخزينة ؛ جدول تغيرات الأموال الخاصة ؛ الملاحق. 1

الفرع الاول: مفهوم العرض

العرض فيشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل أو الترتيب الذي يتم به تنظيم عرض القوائم المالية للمنشأة، وإظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج النشاط والمركز المالي للمنشأة[2].

الفرع الثاني: دراسة قائمة الميزانية

1-2 تعريف الميزانية : الميزانية هي جدول ذو جانبين ، يعد بتاريخ معين ، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة و بالجانب الأيسر خصومها (أو الأموال الخاصة للمؤسسة و كذا إلتزامها نحو الغير) " أو بعبارة أخرى "هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد .[3]

2-2 شكل الميزانية: تصف الميزانية بصفة منفصلة : عناصر الأصول وعناصر الخصوم .وتبرز بصورة منفصلة العناوين الآتية على الأقل، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

1-2-2 في الاصول : التثبيتات المعنوية ، التثبيتات العينية، الإهتلاكات ،المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة) ،الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)،خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

2-2-2 في الخصوم: رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ إقفال، مع تمييز أرس المال الصادر في حالة شركات الاحتياطيات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى ؛ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة ؛

---

[1] يجب أن تضبط هذه القوائم تحت إشراف المسؤولين خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ الإقفال، ويجب أن تصف وتمثل الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة، كما يجب أن تشمل الملاحق كل الملاحظات التي تشرح وتفسر القوائم المالية الأساسية.

[2] فايز زهذي الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية ،رسالة ماجستير،تخصص محاسبة وتمويل ،للجامعة الإسلامية بغزة سنة 2005 ،ص:77.

[3] عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، الطبعة الثانية ،دار النشر جيطلي ،سطيف ،الجزائر ، 2010 ، ص :10 .

الموردون والدائنون الآخرون ؛خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ؛ المرسودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا) ؛خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية .[1]

2-3 محتوى الأصول:

أ –الأصول الجارية :وتحتوي على ما يلي:

–هو ما تستطيع المؤسسة تحقيقه من خلال عملية البيع أو الاستهلاك في إطار دورة الإستغلال العادية؛

–ما هو محصل عليه في نهاية المعاملات القصيرة الأجل وما تنتظر المؤسسة تحقيقه عند إقفال الدورة؛

–ما تحتويه الخزينة وما هو مكافئ لها.

ب –الأصول غير الجارية :و يحتوي على ما يلي:

–ما هو موجه عادة للاستعمال بطريقة دائمة (مستمرة) لاحتياجات المؤسسة كالأصول الثابتة المادية والمعنوية؛

–ما هو محصل عليه من خلال التوظيف طويل الأجل؛

–ما لا تستطيع المؤسسة تحقيقه خلال 12 شهرا الموافق لتاريخ إقفال دورتها المالية.

2-3-1 محتوى الخصوم:

أ –الخصوم الجارية:

–ما تنتظر المؤسسة إطفاءه في نهاية دورة الاستغلال، وهناك حالتين:

الحالة :1 تغطي ديون الموردين، المستخدمين، تكاليف عملية أخرى.

الحالة :2 تغطي الديون الأقل من سنة، السلفيات (ما عدا القروض).

ب –الخصوم غير الجارية :وتتمثل فيما يلي:

–الخصوم طويلة الأجل ذات الفوائد والتي تصنف في الخصوم غير الجارية حتى ولو كان تحصيلها في 12 شهرا الموالية لتاريخ إقفال الدورة، إلا إذا كان تاريخ الاستحقاق محدد في مدة لا تتجاوز 12شهرا؛

[1] المادة 1.220 ، القرار المؤرخ في 26 /07/ 2008، مرجع سابق ،ص:23 .

–رؤوس الأموال الحقيقية وتتمثل في فائض المؤسسة من الأصول على الخصوم الجارية وغير الجارية وتعرف على أنها الفرق بين القيمة المحاسبية للأصول ومجموع عناصر الخصوم الخارجية.

الفرع الثالث: دراسة جدول حسابات النتائج

1-3 تعريف حساب النتيجة: تمثل قائمة تلخص كل المصاريف والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الدورة، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ الدفع أو القبض، وتظهر النتيجة بالفرق بين الأعباء والنواتج .ويجب أن يتضمن حساب النتيجة على الأقل العناصر التالية:

–تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال)، إيرادات النشاطات العادية ، أعباء (مصاريف) العاملين، الضرائب و الرسوم والتسديدات المماثلة، الإيرادات و المصاريف المالية ، المخصصات للإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص الاستخدامات غير المادية، نتيجة الأنشطة العادية، النتيجة الصافية للدورة قبل التوزيع، الإيرادات و المصاريف غير العادية. النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

3-2 في حالة حساب النتائج المدمج:

-حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية.

–حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية[1].

3-3 شكل جدول حسابات النتائج: حدد المشرع الجزائري طريقتين لإعداد حساب النتائج:

– حساب النتائج حسب الطبيعة؛ – حساب النتائج حسب الوظيفة .

الفرع الرابع: دراسة قائمة جدول تدفقات الخزينة

1-4 تعريف جدول تدفقات الخزينة :الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائر(شبه) الأموال وكذلك المعلومات بشأن إستخدام هذه التدفقات المالية[2] .

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) .

---

[1] المادة 1.230 ، القرار المؤرخ في 26 /07/ 2008،مرجع سابق ذكره، ص ص:24-25.

[2] Jean françois Bosquet ;Tomas E.Jean et Eric Delesalle ;Normes IAS/IFRS que faut-il faire?comment s'y apprendre ;2 eme édition ;organisation ;Paris ;1993 ;p24.

نقلا عن: خالد زرموت،إدماج الحسابات في ظلّ تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة ماجستير؛تخصص محاسبة وتدقيق ،جامعة الجزائر،2011/2010،ص:180.

– التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة الأساسية للمؤسسة المولدة للإيرادات بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

– التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار(عمليات سحب أموال عن اقتناء .وتحصيلا لأموال عن بيع أصول طويل الأمد).

– التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض) .

– تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

2-4 محتوى جدول تدفقات الخزينة:

تقدم تدفقات الأموال الناجمة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

➢ فالطريقة المباشرة تتمثل في:

–تقديم العناوين الرئيسية لدخول الأموال الإجمالية وخروجها (الزبائن ,الموردون، الضرائب ...) لاستخراج التدفق الصافي للخزينة؛

–مقابلة هذا التدفق المالي الصافي بالنتيجة قبل ضريبة للفترة المقصودة.

➢ أما الطريقة غير المباشرة فتتمثّل في:

–آثار المعاملات التجارية دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات، تغيرات الزبائن المخزونات، تغيرات الموردين ...) ؛

–التغيرات والتفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة) ؛

–التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة البيع الزائدة أو الناقصة ..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدة.

الموجودات المالية هي:

–السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الإطلاع .(بما في ذلك الكشوفات المصرفية التي تسدد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات السحب) .

–شبه السيولات المحازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأمد القصير (التوظيفات المالية ذات الأمد القصير والبالغة السيولة) الميسورة التحويل إلى سيولات والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها.

يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صاف:

–السيولات أو شبه السيولات المحازة لحساب الزبائن، العناصر السريعة وتيرة الدوران، المبالغ المرتفعة والاستحقاقات القصيرة.

كما يمكن صياغة العلاقة التالية الخاصة بتغير الخزينة :

تغيير الخزينة = الخزينة في بداية السنة – الخزينة في نهاية السنة

مما سبق،يمكن القول أن جدول تدفقات الخزينة يخص المدخلات والمخرجات المالية (النقدية)،وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع(07) ،الذي يرى أن تدفقات الخزينة تتمّثل في التحصيلات والتسديدات.فهي تعطي إجابة عن إرتفاع الخزينة أو إنخفاضها خلال السنة المالية.

الفرع الخامس: قائمة جدول تغيرات الأموال الخاصة

1-5 تعريف تغيرات الأموال الخاصة : "جدول تغيرا ت الأموال الخاصة ملخص للتغيرا ت و التحويلات المتعلقة بعناصر الأموال الخاصة للشركة خلال الفترة".[1]

2-5 محتوى قائمة جدول تغيرات الأموال الخاصة:

حسب النظام المحاسبي المالي فإنه يجب على الأقل إظهار داخل جدول التغيرات في الأموال الخاصة المعلومات المتعلقة بتغيرات العناصر التالية:

–النتيجة الصافية للسنة المالية ؛

–التغير في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المحتسبة مباشرة في الأموال الخاصة؛

–عناصر الإيرادات والتكاليف الأرباح أو الخسائر المحتسبة مباشرة ضمن الأموال الخاصة والتي لم تدخل في جدول حسابات النتائج؛

– العمليات المتعلقة برأس المال مثل زيادته أو تخفيضه؛

– قرار توزيع الأرباح والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

[1] محمد بوتين،"المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية" ،الصفحات الزرقاء ، البويرة ، الجزائر2010 .ص :81.

الفرع السادس: ملحق الكشوف المالية:

1-6 تعريف ملحق الكشوف المالية: "يضم ملحق الكشوف المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما ، والتي من شأنها تسهيل فهم المعلومات و الأحداث الواردة في الكشوف المالية[1]. "

2-6 محتوى ملحق الكشوف المالية :ملحق الكشوف المالية يشمل على معلومات تخص النقاط التالية:

– القواعد والطرق المحاسبية المتخذة من طرف المؤسسة لعرض حساباتها وقوائمها المالية؛

–معلومات مكملة لمحتوى القوائم المالية؛

–معلومات خاصة بالمؤسسات المشتركة، الفرعية، الشركة، وتوضيح كل المعاملات التي تمت بين المؤسسة وهذه الأطراف، وطبيعة العلاقات، قيمة وحجم المبادلات، سياسة الأسعار ... إلخ؛

–معلومات ذات الطابع القانوني التي تزيد من مصداقية القوائم المالية.

لا بد أن يرفق كل تسجيل ضمن الميزانية أو جدول حسابات النتائج وثيقة إثبات تدون في الملحق.

وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إيرادها في الملحق:

–الطابع الملائم للمعلومات، أهميته النسبية.

وفعلا فإن الملحق ينبغي ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعها المالي ونتيجتها.

[1] شهيرة عميمور،إعداد الكشوفات المالية لمؤسسة اقتصادية وفقا للنظام المحاسبي المالي،مذكرة ماستر،تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012، ص:86.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على الكثير من الأدبيات و الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية،ومن هذه الدراسات مايلي:

المطلب الأول:تقديم عام للدراسات السابقة

الفرع الاول: دراسة بلهوان زكرياء،هنيسي تميم 2011[1]: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي طرأت على مكونات البيانات المحاسبية المالية للمؤسسة الاقتصادية إثر الانتقال للنظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، وقد حاول الباحث من خلال دراسته إظهار الأسباب التي تقف وراء الاختلافات الموجودة بين الممارسات والتطبيقات المحاسبية بين الدول، ولمحاولة معرفة الآثار الناجمة عن أعمال التوافق المحاسبي الدولي، وانعكاساتها على مسار التوحيد المحاسبي في الجزائر، كما قام الباحث بعرض الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر وحاول توضيح آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية،وقام بدراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون حول الميزانية و جدول حسابات النتائج.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مهمة تصب في هدف الدراسة مفادها:

- تطبيق النظام المحاسبي المالي أحدث تغيرا في حصيلة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؛
- طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار إستثماره من عدمه؛
- ضعف تكوين إطارات المؤسسة في النظام المالي الجديد.

الفرع الثاني: دراسة اوسرير منور و مجبر محمد 2010[2]: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على طريقة عرض القوائم المالية ، و التعرف على مختلف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، وحسب النظام المحاسبي المالي مع المقارنة مع القوائم المالية التي كانت معتمدة في الخطط المحاسبي القديم، وتم التطرق لدراسة تفصيلية لحالة جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي.

---

[1] بلهوان زكرياء،هنيسي تميم ،أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية المالية للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة ماستر،تخصص محاسبة ومالية، جامعة قسنطينة 2011.

[2] منور اوسرير ،مجبر محمد، " أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية"،الملتقى الدولي الاول : النظام المالي و الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب، تطبيقات و افاق يومي 17-18جانفي 2010 .

وكان من أهم نتائج الدراسة:

- مستويات النتائج التي تظهرها قائمة حساب النتائج أكبر منها في جدول حسابات النتائج في النظام المحاسبي القديم كما أن النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص كما في المخطط المحاسبي الوطني أين كانت تخصص المجموعة 08 للنتائج؛
- كان جدول حسابات النتائج يعد بمنظور واحد فقط حسب الطبيعة أما قائمة حساب النتائج في النظام المحاسبي المالي فيتم إعداده وفق منظورين :حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

وأوصت هذه الدراسة بتكوين المحاسبين و موظفي المؤسسات و إعداد برامج تطبيقية لصالح الطلبة في النظام المحاسبي المالي، لان SCF يمثل تحديا للجامعات .

الفرع الثالث: دراسة عزة الازهر 2009[1]: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية،وإبراز الدور الحقيقي الذي تلعبه المحاسبة حتى تكون قوائمها المالية سهلة الفهم وواضحة ودقيقة وشاملة لجميع المعلومات

التي تفيد قارئها. وقام الطالب بتصميم استمارة استبيان مكونة من 30 سؤال وجهها ذوي الاختصاصات القريبة من المحاسبة[2] ،ثم قام باختبار مختلف الفرضيات وتحليل نتائجها، وما يهمنا هنا هو النتائج المتوصل إليها، فقد توصل الباحث من خلال دراسته هذه إلى جملة من النتائج، نبرز أهمها فيما يلي:

– القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية تسمح بإنتاج معلومات صادقة و واضحة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة، والتي من خلالها تزيد الثقة التي ستود بين المتعاملين في سوق رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة في المعاملات المالية.

– إن المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة الموحدة تقرب الممارسات الدولية وتشجع الاستثمارات الأجنبية.

– يتطلب من القائمين على إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة من شأنها أن يسهم في رفع المستوى العلمي والعملي لممارسي مهنة المحاسبة.

---

[1] عزة الازهر ،عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،تخصص محاسبة وتدقيق، بجامعة سعد دحلب البليدة،2009.

[2] تتمثل الاختصاصات القريبة من المحاسبة الموجهة إليها إستمارة الاستبيان في:

- أساتذة الجامعة الممارسين لمهنة المحاسبة؛
- أساتذة الجامعة ذوي الاختصاصات القريبة من المحاسبة؛
- المهنيين المعتمدين، المسجلين في جدول المنظمة (Tableau de L'ordre) ؛
- طلبة ماجستير محاسبة، والفروع القريب منها.

الفرع الرابع: دراسة سالمي محمد الدينوري 2009[1]: تدور إشكالية هذه الدراسة حول المميزات التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي قائمة التدفقات النقدية وكيف يتم تطبيقه في ظل مشروع النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر ، و إعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي مقسما بين الوصفي في الجانب النظري و منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي ، وهدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي و دراسة قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة رويال موندیال من حيث العرض وتحليل النسب المالية وفق المعيار7.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

– إن الميزانية وقائمة الدخل يتم اعتمادهم طبقا لمبدأ الاستحقاق أما قائمة التدفقات النقدية فيتم اعدادها من خلال مبدأ النقدية مما يجعلها أحد القوائم الأساسية التي لا يمكن الإستغناء عليها، فهي تمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المؤسسة على توليد النقدية والقدرة على توزيع الأرباح والقدرة على تحديد الاستثمارات، وتعد من أصدق القوائم لانه لايدخل في اعدادها الجانب الشخصى عكس القائمتين السابقتين؛

– قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا لقائمة الدخل أو الميزانية إنما هي مكملة لهما؛

– الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم لدلالة على جودة معلومات الأرباح، كما يمثل إشارة لسوق الأوراق المالية عن جودة المعلومات المحاسبية.

و أوصى الطالب في دراسته هذه إن تطبيق هذه المعايير يستوجب وجود بورصة أوراق ماالية تشرف على عملية تطبيق هذه المعايير على الأقل على المؤسسات المنتمية للبورصة.

الفرع الخامس دراسة محمد فايق عبد الرحمن محسن 2008[2]: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 في لمنظمات غير الحكومية،و معرفة الممارسات المحاسبية المستخدمة والتعرف علي الطرق والوسائل التي تؤدي إلي زيادة الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم1،يتمثل مجتمع الدراسة في المنظمات الفلسطينية غير الحكومية في قطاع غزة،

[1] سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية،مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة ،بجامعة الحاج لخضر باتنة،2009.

[2] محمد فايق عبد الرحمن محسن، مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقًا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 ، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية غزة،2008.

الأهلية منها والخيرية، حيث وصل عدد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المحلية منها والدولية العاملة في قطاع غزة حتى عام 2007الى 262 منظمة،تشمل 9 مجالات[1].

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مهمة تصب في هدف الدراسة مفادها:

– إن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يحقق الكثير من المزايا منها إمكانية توحيد مكونات القوائم المالية في جميع المنظمات، وتوفير معلومات مالية قابلة للمقارنة تعزز من ثقة مستخدمي القوائم المالية، وتوفير التنسيق والتوحيد في التطبيقات المحاسبية؛

–غياب معايير المحاسبة الدولية يؤثر سلبًا علي مصداقية القوائم المالية، حيث تقدم معلومات غير دقيقة لمتخذي القرارات من الإدارات العليا مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة؛

– إن القوائم المالية التي يتم إعدادها حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) تكون أكثر مصداقية وشفافية، وتنتج عنها معلومات محاسبية ملائمة يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفرع الاول: أوجه الشبه و أوجه الاختلاف

جدول رقم (1–1):أوجه الشبه و الاختلاف

إسم الباحث	عنوان الدراسة	سنة الدراسة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
بلهوان زكرياء،هنيسي تميم	أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية المالية للمؤسسة الاقتصادية	2011	–تطبيق النظام المحاسبي المالي أحدث تغيرا في حصيلة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية. – طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار إستثماره من عدمه.	– من حيث الادوات المستعملة و المنهج المتبع. – في دراسته قام بمقارنة PCNبا SCF لاكن في دراستي تم تقييم القوائم المالية وفق SCF
منور اوسرير ،مجبر محمد	أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	يومي 17–18جانفي	جاء جدول حسابات النتائج أتى بمنظورين حسب الطبيعة و الوظيفة	– من حيث الادوات المستعملة و المنهج المتبع.

[1] المجالات التي تنتمي إليها المنظمات غير الحكومية :
- زراعة وبيئةّ؛ تنمية اقتصادية ؛ خدمات اجتماعية وإغاثة؛ تنمية اجتماعية.
- ثقافة ورياضة ،تعليم وتدريب، صحة وتأهيل ،ديمقراطية وحقوق إنسان

	على عرض القوائم المالية	2010		– تم دراسة جدول حسابات النتائج فقط
عزة الازهر	عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية	2009	القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية تسمح بإنتاج معلومات صادقة و واضحة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة، والتي من خلالها تزيد الثقة التي ستود بين المتعاملين في سوق رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة في المعاملات المالية	ربط بين العرض ومراجعة القوائم المالية
سالمي محمد الدينوري،	قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية	2009	إن الميزانية وقائمة الدخل يتم اعتمادهم طبقا لمبدأ الاستحقاق أما قائمة التدفقات النقدية فيتم اعدادها من خلال مبدأ النقدية مما يجعلها أحد القوائم الأساسية التي لا يمكن الإستغناء عليها	–من حيث الادوات المستعملة و المنهج المتبع. –تم دراسة حدول التدفقات فقط
محمد فايق عبد الرحمن محسن	مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقًا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1	2008	إن القوائم المالية التي يتم إعدادها حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) تكون أكثر مصداقية وشفافية، وتنتج عنها معلومات محاسبية ملائمة يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.	–من حيث **العينة** و الادوات المستعملة

الفرع الثاني: خصوصية الدراسة

هدف هذه الدراسة هو دراسة عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وركزت هذه الدراسة على الاسس النظرية و التطبيقية لعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)،وجاءت هذه الدراسة متممة لما سبقها.

ويتكون مجتمع الدراسة الحالية من المحاسبين المعتمدين و الاساتذة المهتمين بالمحاسبة و المحاسبين العاملين في المؤسسات، وهذا لتغطية أكبر مجموعة من معدي القوائم المالية.

وتعتبر هذه الدراسة ميدانية بحثت في جوانب عمل المحاسبين العاملين في القطاع الخاص و العام، و إعتمدنا على المنهج الوصفي و الاستكشافي للتعرف على مدى إستجابة النظام المحاسبي لمتطلبات عرض القوائم المالية، وهذا ما أغفلت عنه الدراسات السابقة، كما أن هذه الدراسة جاءت بعد مرور 3 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهذا مايجعل النتائج أقرب إلى الواقع.

خلاصة الفصل الاول:

من خلال ما سبق يمكن القول أن مكونات الكشوفات المالية تتمثل في الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تغيرا ت الأموال الخاصة و جدول سيولة الخزينة و الملحق، حيث أنه لكل كشف مالي أهميته البالغة في المؤسسة. وحتى تكون المعلومات المحتواة في هذه القوائم ذات خصائص نوعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، بحيث يجب أن تكون منفعة المعلومات أكبر من تكلفة إعدادها .كما نص القانون الخاص بالنظام المحاسبي المالي على أنه يجب أن تضبط هذه القوائم تحت إشراف مسؤولية مسيري الوحدة أمام المصالح الضريبية.

حيث أن الميزانية و جدول حسابات النتائج تسمح لنا بالحكم على المركز المالي للمؤسسة، هل حققت المؤسسة ربح أو خسارة أما سيولة الخزينة فهي تساعد المستثمرين على تكوين أري حول المؤسسة و تقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية الموجبة في المستقبل ،كما يقوم بإبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة أما فيما يخص تغيرات الأموال الخاصة والذي اعتبره النظام المحاسبي المالي أحد الكشوف المالية على عكس المخطط الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق ، فهذا الاعتراف يدل على الأهمية البالغة لحركة الأموال التي يتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية . وبالنسبة للملحق فهو يساعدنا على معرفة القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات .

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

- المبحث الأول: أداة الدراسة
- المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

مقدمة الفصل الثاني

قمنا في الفصل السابق بتسليط الضوء على عرض القوائم المحاسبية المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) من الناحية النظرية ، و سنتناول في هذا الفصل الدراسة الميدانية لمعرفة ما مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات عرض القوائم المالية.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم إستمارة إستبيان يتضمن محاوره تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ويعبر عرض القوائم المالية بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة، كما أخذ آراء بعض الأساتذة المختصين في هذا المجال.

تمت عملية توزيع مجموعة من الإستبيانات على المهنين و الأكاديمين المهتمين بالمحاسبة (بعض المؤسسات الإقتصادية و بعض المحاسبين الخواض بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين) لأخذ آرائهم حول موضوع دراستنا.

و بعد جمع المعلومات المطلوبة اجرينا تحليل لنتائج الإستبيان و التعليق عليها و التأكد من صدق الإستبيان و إختبار الفرضيات.

و ذلك بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS V20

المبحث الأول :أداة الدراسة

لقد قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات و المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي هدفت إلى معرفة مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات عرض القوائم المالية.

المطلب الأول : مراحل إعداد الاستبيان

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت فيها صياغته

الفرع الاول: تصميم إستمارة الإستبيان:

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، ، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضمن ثلاثة وثلاثون سؤالا، وتم صياغتها باللغة العربية، ولقد خضع هذا الاستبيان إلى عملية التحكيم من قبل أساتذة مختصين ، وهذا بهدف التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الاستبيان من حيث دقة الأسئلة، وإبتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة، عدم حملها للتناقضات.

و بعد الإنتهاء من عملية التحكيم، قمنا بوضعه في اختبار أولي قصد معرفة مدى إمكانية عمله بشكل ملائم، وإستخراج النقائص والسلبيات التي قد تشوبه، خاصة التكرار أو طول الأسئلة والغموض والتعقيد التي قد تجعل من أفراد العينة يشعرون بالملل مما يقودهم لعدم التعامل مع الإستبيان بشكل جدي.

و بعد الأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأساتذة المحكمين، بالإضافة إلى ما تم إستنتاجه من نقائص من خلال الإختبار الأولي الذي شمل عشرة فردًا من وظائف مختلفة، تم ضبط أسئلة الاستبيان وصياغتها بشكل نهائي[1].

الفرع الثاني: نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من إستمارات الإستبيان إعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

[1] توجد استمارة الاستبيان بشكلها النهائي في قائمة الملاحق، انظر الملحق رقم:6

المقابلة الشخصية :وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها، كما ألحينا على ضرورة ملء الاستمارة في أقل وقت ممكن.

الإستعانة بالغير :وهذا من خلال تسليم عدد معين من الاستمارات إلى بعض الزملاء في جميع أنحاء الوطن.

التسليم الغير مباشر :وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من المؤسسات مكاتب المحاسبة.

البريد الالكتروني :وفقا لهذه الطريقة تم إرسال استمارة الاستبيان بواسطة الحاسب الآلي إلي البريد الالكتروني لبعض المستجوبين، ومن تم الإجابة عن محتويتها ثم إعادة إرجاعها بنفس الطريقة إلى البريد الالكتروني للمرسل (الطالب).

الفرع الثالث: أدوات الدراسة :

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة، قصد بناء قاعدة معطيات والتي تتم إعدادها بالاعتماد على برنامج Excel 2007 وهذا بعد استبعاد الاستمارات الملغاة تم تفريغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول مصفوفي يتضمن 33عمودا و 39 سطرا، حيث تم تخصيص خانة لكل جواب في الاستمارة، وبهذا حصلنا على قاعد معطيات للاستبيان تتكون من (33*39) والتي تساوي 1287 معطيات.

تم تكميم هذه المعطيات بالاعتماد على الأسلوبين التاليين:

– اعتمدنا على مقياس ليكرت الثلاثي، المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-1): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانها

1	2	3
غير موافق	محايد	موافق

بحيث اعتمدنا على الأسلوب الايجابي لبناء أسئلة الاستمارة، وهذا لتسهيل عملية إدخال البيانات واجتناب الأخطاء.

تم إستخدام برنامج الاحصائي (SPSS 20) حيث تم إستخدام الوسائل التالية:

-المتوسطات الحسابية

– الانحرافات المعيارية

– إختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test)

المطلب الثاني : منهجية وعينة الدراسة

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى هيكل الاستبيان وكذا مجتمع وعينة الدراسة، وصولا إلى معالجة الاستبيان

الفرع الاول: هيكل الاستبيان:

ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي:

شكل رقم (2-1):هيكل الاستبيان

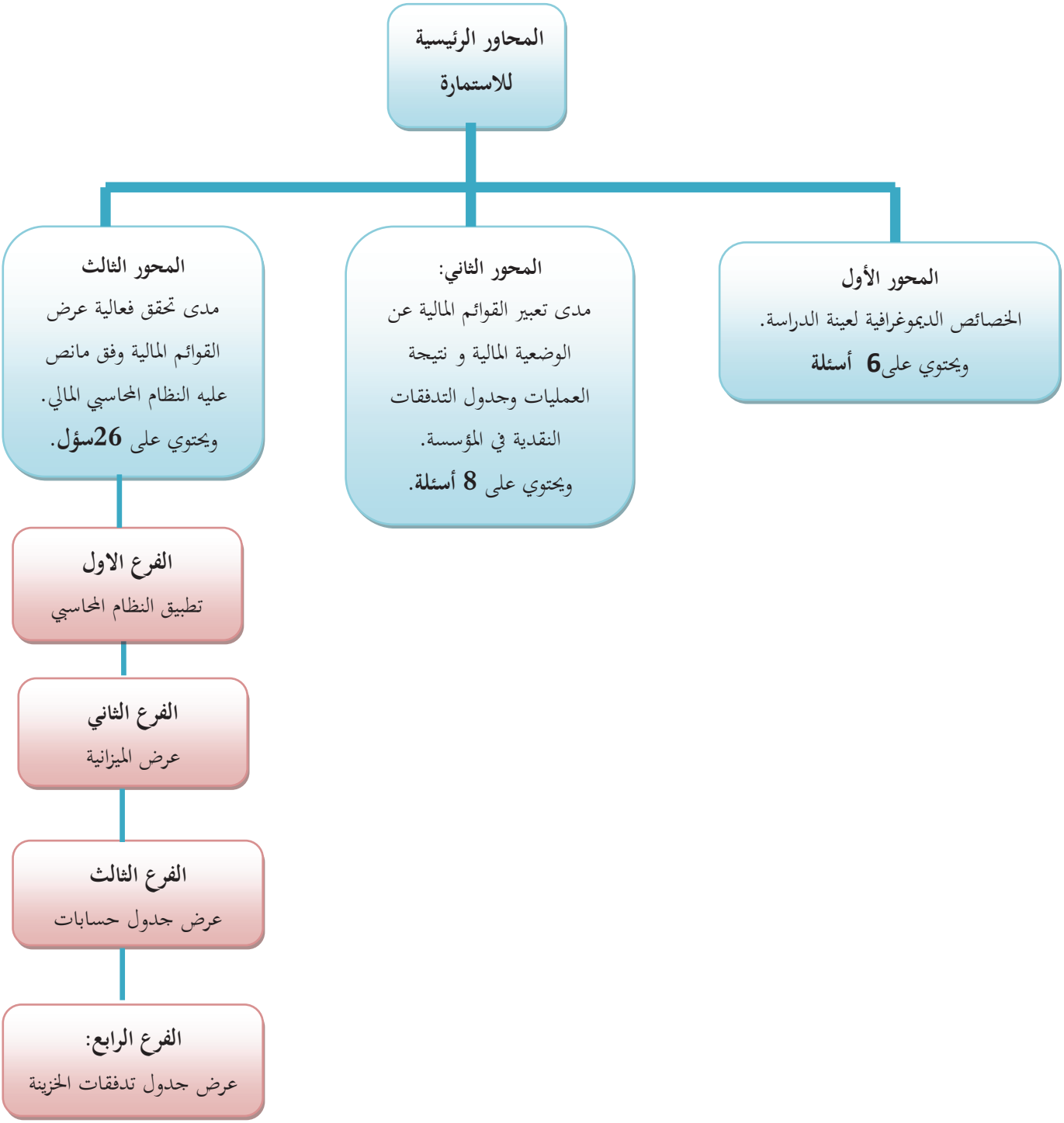

الفرع الثاني: عينة الدراسة

يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في معدي القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في الجزائر ويمكن تصنيف هذا المجتمع إلى الفئات التالية:

- الفئة الاولى :أساتذة الجامعة أصحاب الاختصاصات ذات الصلة بالمحاسبة؛
- الفئة الثانية :المهنيين المعتمدين(الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛
- الفئة الثالثة :المحاسبين الموظفين في المؤسسات الاقتصادية.

وتم توزيع الاستبيان على 50 فرد من أفراد العينة، وتم إسترجاع 39 إستبيان كما هو موضح بالجدول رقم:

الجدول رقم(2-2): يوضح الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	50	100%
عدد الاستمارات الواردة	42	%84
عدد الاستمارات الملغاة	03	%6
عدد الاستمارات الصالحة	39	%78

المبحث الثاني :التحليل الاحصائي وإختبار الفرضيات

المطلب الأول : الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

نحاول من خلال هذا البند أن نتناول المحور الأول من الاستبيان والمتمثل أساساً في تحليل الخصائص الديمغرافية للعينة المدروسة، حيث أظهرت النتائج المدروسة ما يلي:

الفرع الاول: وصف خصائص عينة الدراسة:

تم في هذه الفقرة عرض النتائج المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وتحليلها .

أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس:

تتكون عينة الدراسة من 39 فردا منهم 34 ذكر و 5 إناث، حيث يوضح الشكل أدناه، والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت 87.2% في حين قدرت نسبة الإناث ب 12.8%.

جدول رقم (2-3): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	34	87,2%
إناث	5	12,8%
المجموع	39	100%

الشكل رقم(2-2): توزع العينة حسب متغير الجنس

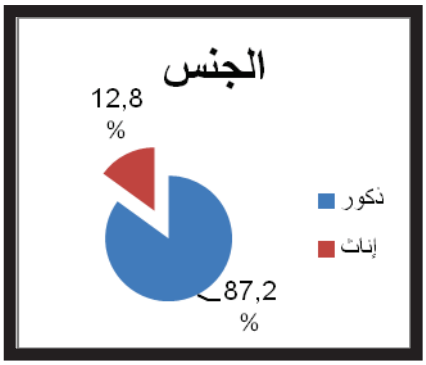

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

من خلال الجدول رقم(**2-4**) والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين يقل عمرهم عن 30 عاماً هو 16 فردا أي بنسبة 41 % من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين يتراوح عمرهم بين 30 و 40 عاماً هو 7 فرداً أي بنسبة 17.9 %. أما الافراد الذين يتجاوز سنهم 40 عاماً فكان عددهم 16 فرداً أي ما يعادل نسبة 41 % من إجمالي أفراد العينة.

جدول رقم (2-4): توزيع العينة حسب العمر

العمر	أقل من 30سنة	من 30-40 سنة	أكثر من 40 سنة	المجموع
التكرار	16	7	16	39
النسبة	41%	17,9%	41%	100%

الشكل رقم(2-3): توزع العينة حسب متغير العمر

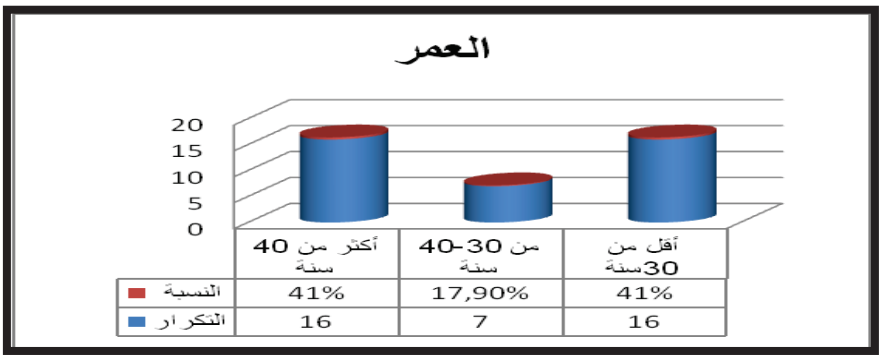

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (**2-5**) بأن المستوى التعليمي لجميع للعينة مرتفع، بحيث أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي .وقد بلغت نسبة المستجوبين الحاصلين على شهادة الليسانس 46.5 %أي ما يعادل 18 فرد، وهذا ما سجلناه عند بعض المهنيين وإطارات المؤسسات الاقتصادية .في حين تبلغ نسبة أفراد العينة الحائزين على شهادة الماجستير ما يعادل % 25.6 أي 10 فرداً، أما أفراد العينة الحائزين على شهادة الدكتوراه فقد بلغت نسبتهم 12.8% أي ما يعادل 5أفراد.في حين بلغت نسبة أفراد العينة الحائزين على شهادة مهنية ما يعادل 15.4% أي ما يعادل 6 أفراد، وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

الشكل رقم(2-4): توزع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

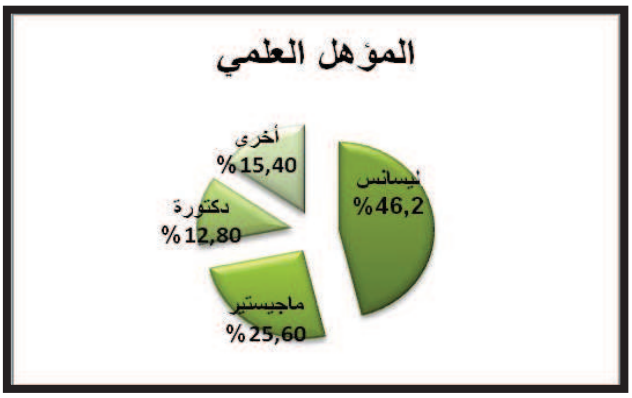

جدول رقم (2-5): توزيع العينة حسب المؤهل

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	18	46,2%
ماجيستير	10	25,6%
دكتوره	5	12,8%
اخرى(Cmtc+Ced)	6	15,4%
المجموع	39	100%

رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

من خلال الجدول رقم (**2-6**) يمكن أن نستشف بأن غالبية المستجوبين هم من فئة الاطارات المحاسبين والماليين الموظفين في المؤسسات الاقتصادية حيث بلغت نسبة مشاركتهم 56.4% أي مايعادل 22 فرد، ثم تليها فئة الأساتذة الجامعيين المهتمين بمجال المحاسبة حيث بلغت نسبة مشاركتهم 28.2% أي ما يعادل 11 فرداً، ثم ، وأخيرا فئة المهنيين المعتمدين بنسبة15.3% أي ما يعادل 6 أفراد.

جدول رقم (2-6): توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
المهنيين المعتمدين المحاسبة	6	15,3%
الاساتذة الجامعات أصحاب الاختصاصات ذات الصلة المحاسبة	11	28,2%
إطار محاسبي ومالي في المؤسسة	22	56,4%
المجموع	39	100%

الشكل رقم(2-5): توزع العينة حسب متغير الوظيفة

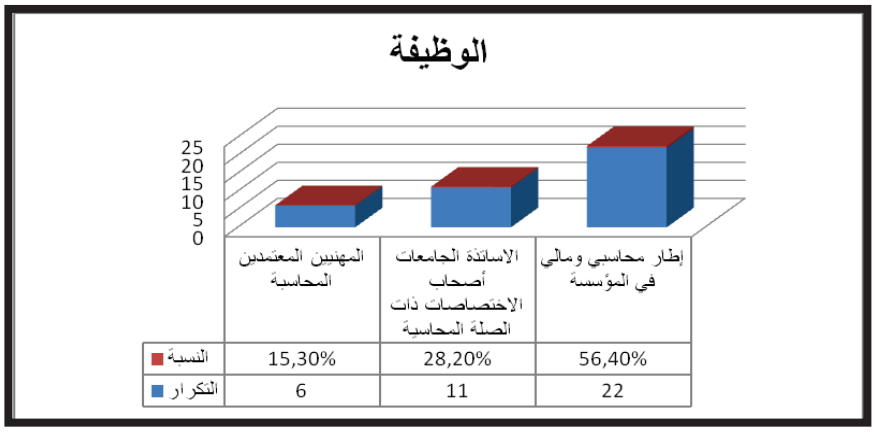

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

من خلال الجدول رقم (2-7) نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات هو 15 فردا أي بنسبة 38.5 % من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم بين 05 و 10 سنوات هو 7 فرداً أي بنسبة 17.9 % أما الافراد الذين تتجاوز خبرتهم عن 10 سنوات فكان عددهم 17 فرداً أي ما يعادل نسبة 43.6% من إجمالي العينة .وبالتالي يمكن أن نلاحظ من خلال هذه الارقام أن خبرة أفراد العينة تتوافق إلى حد كبير مع أعمارهم.

الشكل رقم(2-6): توزع العينة حسب متغير الخبرة

جدول رقم (2-7): توزيع العينة حسب الخبرة

المدة	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	15	38,5%
05- 10 سنة	7	17,9%
أكثر من 10 سنة	17	43,6%
المجموع	39	%100

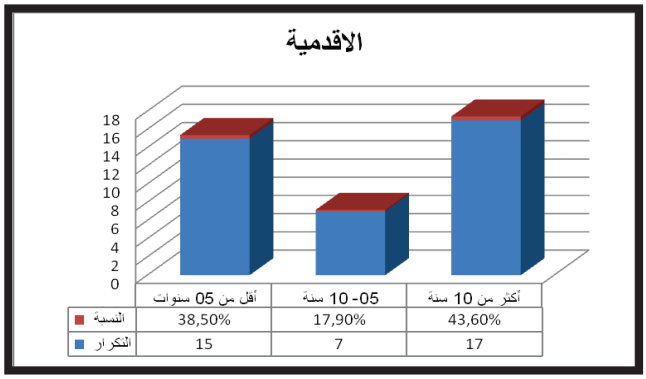

الفرع الثاني: إجراءات معالجة الاستبيان

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات(من 1 إلى2 ، من 2 الى3) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين(غير موافق بشدة، غير موافق، محايد،..) وعليه يساوي طول الفئة 3/2=0.66 .

يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(2-8):معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	الرأي
من1 إلى1.66	غير موافق
من 1.67إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثالث: عرض نتائج الدراسة

بعد تحديد مختلف زوايا العينة التي نحن بصدد إسقاط التحاليل المختلفة عليها، انطلاقا من الإجابات على الأسئلة المطروحة على المستقصين، تبين لنا أن نقوم بتصنيف الإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك لتنسيق عملية التحليل وفق تدرج منهجي منظم تبعا لتماثل موضوع الأسئلة، وسياق الإجابة عليها، حيث قسمنا مواضيع الأسئلة إلى ما يلي:

أولا: اتجاهات أفراد العينة فيما يخص مدى تعبير عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة"

جدول رقم (2-9): مدى تعبير عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة

	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
1. يستجيب النظام المحاسبي المالي SCF بشكل كبير لإحتياجات المستعملين؛	2 5,1%	5 12,8%	32 82,1%	2.77	0.53	موافق
2. تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛	2 5.1	3 7.7	34 87.2	2.82	0.50	موافق
3.المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير؛	7 17.9	12 30.8	20 51.3	2,33	0.77	محايد
4.يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) في إعداد قوائم مالية سهلة وواضحة؛	3 7.7	7 17.9	29 74.4	2.67	0.62	موافق
5. تعطي القوائم المالية النظام المالي معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية.؛	5 12.8	17 43.6	17 43.6	2.31	0.69	محايد
6.القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) تتوفر فيها الشفافية؛	3 7.7	14 35.9	22 56.4	2.49	0.64	موافق
7. تعكس السياسة المحاسبية الجوهر الاقتصادي للأحداث أو العمليات؛	3 7.7	12 30.8	24 61.5	2.54	0.64	موافق
8. توفر الإيضاحات المكملة للقوائم المالية معلومات لا تحتويها القوائم المالية الاصلية.	4 10.3	3 7.7	32 82.1	2.72	0.64	موافق
المتوسط العام				2.58	0.32	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (**2-9**) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي بلغ (2.82) و إنحراف معياري بلغ (0.5) و المتعلقة تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة. بنسبة تأييد تصل إلى (94%) و التي تم الحصول عليها من خلال قسمة المتوسط على قيمة المتغير ويساوي ثلاثة .

كما تحصلت الفقرة (5) القوائم المالية للنظام المالي المحاسبي تعطي معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية على أدنى متوسط حسابي بمتوسط حسابي بلغ (2.31) و إنحراف معياري بلغ (0.69).بنسبة تأييد بلغت(77%)

.

ثانيا: اتجاهات أفراد العينة فيما يخص مدى تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي

- **1. تطبيق النظام المحاسبي المالي**

جدول رقم(2-10): تطبيق النظام المحاسبي المالي

	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
9.يسمح تطبيق قواعد النظام المالي المحاسبي بعرض قوائم مالية اكثر مقروئية ؛	2 5.1%	6 15.4%	31 79.5%	2.74	0.54	موافق
10.يساهم النظام المالي المحاسبي في جلب الاستثمار كونه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية؛	8 20.5%	12 30.8%	19 48.7%	2.28	0.79	محايد
11.يسمح النظام المالي المحاسبي بحل المشاكل المستجدة ذلك لإحتواءه على الاطار التصوري ؛	10 25.6%	12 30.8%	17 43.6	2.18	0.82	محايد
12.تحقق القيمة العادلة (القيمة السوقية)خاصية الملائمة في القوائم المالية ؛	6 15.4%	15 38.5%	18 46.2	2.31	0.73	محايد
13.نوعية المعلومات المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ذات جودة عالية؛	5 12.8%	12 30.8%	22 56.4%	2.44	0.71	موافق
14.المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي (SCF) ملائمة لقياس أداء المؤسسة.	3 7.7%	4 10.3%	32 82.1	2.74	0.95	موافق
المتوسط العام				2.44	0.40	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (**2-10**) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي بلغ (2.74) و إنحراف معياري بلغ (0.54) و التي تنص على : يسمح تطبيق قواعد النظام المالي المحاسبي بعرض قوائم مالية اكثر مقروئية. بنسبة تأييد تصل إلى (91%) .

في حين حازت الفقرة (12) على أدنى متوسط حسابي بمتوسط حسابي بلغ (2.18) و إنحراف معياري بلغ (0.82) و المتعلقة بأن النظام المالي المحاسبي يسمح بحل المشاكل المستجدة ذلك لإحتواءه على الاطار التصوري.بنسبة تأييد بلغت(72%) .

• 2. المـــيـــزانـــيـــة

جدول رقم(2-10-1): مامدى تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي (الميزانية)

	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
15.توفر المؤسسة المعلومات الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة الميزانية؛	3	6	30	2.69	0.69	موافق
	7.7	15.4	76.9			
16.من الضروري تبويب عناصر الميزانية على أساس أصول وخصوم جارية وغير جارية؛	2	3	34	2.82	0.50	موافق
	5.1	7.7	87.2			
17.تجسدت خاصية القابلية للمقارنة لوجود سنتين ضمن قائمة الميزانية طبقا لما نص عليه النظام المالي المحاسبي؛	0	12	27	2.69	0.46	موافق
	0	30.8	69.2			
18.تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبوء؛	5	9	25	2.51	0.72	موافق
	12.8	23.1	64.1			
19.تسهل المعلومات التي تحتويها القائمة للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم.	8	17	14	2.15	0.74	محايد
	20.5	43.6	35.9			
المتوسط العام				2.57	0.31	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (**2-10-1**) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (16) من الضروري تبويب عناصر الميزانية على أساس أصول وخصوم جارية وغير جارية بمتوسط حسابي بلغ (2.82) و إنحراف معياري بلغ (0.5) والتي بنسبة تأييد تصل إلى (94%) .

في حين حازت الفقرة (5) على أدنى متوسط حسابي بمتوسط حسابي بلغ (2.15) و إنحراف معياري بلغ (0.74) و التي تنص على أن القوائم المالية للنظام المالي المحاسبي تعطي معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية.بنسبة تأييد بلغت(71.6%) .

• 3. جدول حسابات النتائج

جدول رقم(2-10-2): مامدى تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي

(جدول حسابات النتائج)

	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
20.يساهم جدول حسابات النتائج في تزويد مستعمليها بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية بشكل عقلاني؛	5 12.8	5 12.8	29 74.4	2.62	0.71	موافق
21.يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛	14 35.9	9 23.1	16 41	2.05	0.88	محايد
22.تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الايردات و الاعباء؛	1 2.6	3 7.7	35 89.7	2.87	0.40	موافق
23.يتم الافصاح عن المبيعات و الايرادات الاستغلال بشكل مستقل؛	5 12.8	11 28.8	23 59	2.46	0.72	موافق
24.تتميز المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليه؛	6 15.4	12 30.8	21 53.8	2.38	0.74	موافق
25.يتم إعداد القائمة بعيدًا عن التحيز والحكم الشخصي.	5 12.8	11 28.8	23 59	2.46	0.72	موافق
المتوسط العام				2.47	0.39	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (**2-10-2**) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (22) يساهم جدول حسابات النتائج في تزويد مستعمليها بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية بشكل عقلاني بمتوسط حسابي بلغ (2.87) و إنحراف معياري بلغ (0.4. بنسبة تأييد تصل إلى (95.6%) .

في حين حازت الفقرة (21) على أدنى متوسط حسابي بمتوسط حسابي بلغ (2.05) و إنحراف معياري بلغ (0.88) و التي تنص على أن جدول حسابات النتائج يساعد مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛.بنسبة تأييد بلغت(68.3%) .

وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم (20) بمتوسط حسابي بلغ (2.62) و إنحراف معياري بلغ (0.7). بنسبة تأييد تصل إلى (87.3%) .

• 4. جدول تدفقات الخزينة

جدول رقم(2-10-3): مامدى تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي

(جدول تدفقات الخزينة)

	غير موافق		محايد		موافق		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	%	العدد	%	العدد	%			
26.قائمة تدفقات النقدية تعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية	1	2.6	8	20.5	30	76.9	2.74	0.49	موافق
27.تقدم قائمة تدفقات النقدية مداخيل ومخارج الموجودات المالية؛	2	5.1	6	15.4	31	79.5	2.74	0.54	موافق
28.يتم الافصاح عن الانشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية مما يساعد على إتخاذ قرارات أكثر دقة؛	4	10.3	7	17.9	28	71.8	2.62	0.67	موافق
29.تساعد الطريقة المباشرة من تقريب و مقارنة التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.	2	5.1	16	41	21	53.8	2.49	0.6	موافق
30.تساعد الطريقة غير المباشرة في تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية ؛	3	7.7	15	38.5	21	53.8	2.46	0.64	موافق
31.المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية واضحة ويسهل فهمها؛	5	12.8	7	17.9	27	69.2	2.56	0.71	موافق
32.تفيد المعلومات التي تتضمنها القائمة في اتخاذ القرارات المالية؛	1	2.6	11	28.8	27	69.2	2.67	0.53	موافق
33.تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات.	1	2.6	5	12.8	33	84.6	2.82	0.45	موافق
المتوسط العام							2.63	0.35	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (**2-10-3**) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (33) تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات، بمتوسط حسابي بلغ (2.82) و إنحراف معياري بلغ (0.45). بنسبة تأييد تصل إلى (94%) .

في حين حازت الفقرة (30) على أدنى متوسط حسابي بمتوسط حسابي بلغ (2.46) و إنحراف معياري بلغ (0.64).بنسبة تأييد بلغت(82%) .

وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة رقم(26) بمتوسط حسابي بلغ (2.74) و إنحراف معياري بلغ (0.49).بنسبة تأييد بلغت(91%) .

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات وتحليل نتائج الاستبيان

الفرع الاول: صدق أداة الدراسة

قبل تحليل نتائج وفرضيات الدراسة، لابد من التأكد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس، وتتأثر أداة القياس بعدة عوامل نذكر منها :[1]

طول الاختبار :بحيث تزداد قيمة معامل الثبات بزيادة عدد العبارات في الاستبيان، وذلك من خلال تأثير زيادة عدد العبارات على شمولية المحتوى.

تجانس أو تباين درجات أفراد العينة :يقل معامل ثبات الاختبار بزيادة تجانس أفراد العينة، ويكبر معامل الثبات مع زيادة تباين أفراد العينة في إجاباتهم.

مدى صعوبة فهم أداة القياس :عندما تكون عبارات الاستبيان غير مفهومة أو صعبة الإستيعاب، فان أفراد العينة المستجوبة قد يلجأوا إلى التخمين، وبالتالي تتأثر درجة ثبات أداة القياس.

الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة :إذا كانت الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة طويلة نسبيا فإن الظروف قد تختلف وبالتالي قد يوثر ذلك على إجابات بعض أفراد العينة المستجوبة مما يؤدي إلى عدم ثبات القياس.

وتوجد عدة اختبارات تقيس الثبات الداخلي لأداة الدراسة، أهمها معامل ألفا كرونباخ [2] و يستخدم معمل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، والنسبة الإحصائية المقبولة لهذا هي 60% ، والجدول التالي رقم (11)، يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة، حيث بلغ نسبة.

62.1% وهي نسبة جد مقبولة إحصائيا.

جدول رقم(2-11): يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,621	33

[1] محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss ،دار وائل للنشر، الطبعة الأولي، 2008 ، ص:297 .

[2] ألفا كرونباخ مقياس أو مؤشر لثبات الإختبار (بطارية الإختبار ، الإستبانة ، الإستبيان) ويشار إلى كرونباخ ألفا أيضا على أنه مقياس للإتساق (الإتساق الداخلي) كما أن قيمة كرونباخ ألفا تمثل الحد الأدنى لثبات الاستبيان (الإختبار) بمعنى أن كرونباخ ألفا مقياس متحفظ للثبات.

الفرع الثاني: إختبار الفرضيات

أولا: إختبار التوزيع الطبيعي إختبار كولمجروف سمرنوف (1-Sample k-s)

سنعرض إختبار كولمجروف- سمرنوف لعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

[1]ويوضح الجدول نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من 0.05 أي أن (Sing.>0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب في هذه الحالة إستخدام إختبارات المعلمية.

الجدول رقم(2-12): إختبار التوزيع الطبيعي إختبار كولمجروف سمرنوف

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
المحور الاول	**عرض القوائم المالية وفق SCF تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة**	**8**	**1.22**	**0.101**
المحور الثاني	**تتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي(SCF)**	**25**	**0.63**	**0.821**
الفرع الاول	تطبيق النظام المحاسبي المالي	6	0.87	0.430
الفرع الثاني	الميزانية	5	1.60	0.205
الفرع الثالث	جدول حسابات النتائج	6	1.20	0.101
الفرع الرابع	جدول تدفقات الخزينة	8	1.17	0.127
	جميع الفقرات	**33**	**0.81**	**0.523**

[1] محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الاساسي بإستخدام spss ،دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، الاردن 2008 ،ص:143.

ثانيا: إختبار لعينة واحدة One sample T-test

يستخدم إختبار (t) لعينة واحدة للحكم على مدى معنوية الفروق بين متوسط عينة و متوسط المجتمع أوبين متوسط عينة وقيمة ثابتة محددة سلفا.ويقوم برنامج spss بحساب إختبار (t) للعينة الواحدة من خلال إستخدام المعادلة في حالة الفروق بين متوسط عينة ومتوسط مجتمع[1]:

$$t = \frac{\bar{x}-u}{s/\sqrt{n}}$$

حيث $\bar{x}$ يمثل المتوسط الحسابي

u الوسط الحسابي للمجتمع

s الانحراف المعياري للعينة

n حجم العينة

ولتحليل فقرات الاستبانة، نعتمد على أن تكون الفقرة إيجابية بمعنى أن افراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 و الوزن النسبي أكبر من 60% أو إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية .

و لإختبار صحة الفرضيات بإستخدام الاشارة يتم إختبار الفرضية الاحصائية التالية[2]:

H0 : u=2

H1 : u≠2

إذا كان sing أقل من 0.05 نقبل الفرضية H0 حيث يكون اراء أفراد المجتمع تقترب من درجة الحياد (2) أي بنسبة 60% ويدل على أن هناك تشتت في آراء المجتمع،أما إذا كانت sing أكبر من 0.05 نرفض الفرضية H0 ونقبل الفرضية H1.

ثالثا إختبار الفرضية الاولى:

"**القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة**".

H0: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة.

H1: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لا تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة.

[1] محفوظ جودة، مرجع سابق،ص:177.

[2] محمد خير، سليم أبوزيد، أساليب التحليل الاحصائي بإستخدام برمجية spss ،دار الصفا للطابعة و النشر،الطبعة1،الاردن 2005،ص:152.

جدول رقم(2-13):نتائج إختبار الفرضية الاولى

T المحسوبة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة sing	نتيجة الفرضية
11.102	**2.58**	**86%**	**0.000**	**قبول الفرضية**

نلاحظ أن المتوسط أن المتوسط الحسابي بلغ 2.58 بحيث أنه يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي (2) المعتمد في المقاس، أما الوزن النسبي فيبلغ 86% وهو يفوق كذلك الحد المتوسط (60%) ومستوى دلالة يقدر ب (0.000) أقل من 0.05 .

لذلك **نقبل الفرضية الصفرية H0 ، عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة.**

رابعا:إختبار الفرضية الثانية

" تتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي(SCF) "

H0: تتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي(SCF).

H1: لا تتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي(SCF).

الجدول رقم(2-14):نتائج إختبار الفرضية الثانية

T المحسوبة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الدلالة sing	نتيجة الفرضية
19.52	**2.54**	**86%**	**0.000**	**قبول الفرضية**

نلاحظ أن المتوسط أن المتوسط الحسابي بلغ 2.54 بحيث أنه يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي (2) المعتمد في المقاس، أما الوزن النسبي فيبلغ 85.6% وهو يفوق كذلك الحد المتوسط (60%) ومستوى دلالة يقدر ب (0.000) أقل من 0.05 .

لذلك **نقبل الفرضية الصفرية H0 ،تتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي(SCF).**

خامسا: ملخص نتائج إختبار الفرضيات

الجدول رقم(2-15): ملخص نتائج إختبار الفرضيات

ت	الفرضية	النتيجة النهائية
1	عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة	قبول الفرضية
2	تتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي(SCF).	قبول الفرضية

الفرع الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

أولا: تحليل نتائج (الفرضية الاولى)

" مدى تعبير عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة"

يتضح في الجدول رقم (**2-9**) عرض القوائم المالية تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة في الاتجاه **الموافق**، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ (2.58%) وبانحراف معياري مقداره (0.32) ، ويرجع ذلك حسب رأيهم إلى تطبيق المؤسسة ما ورد في النظام المحاسبي المالي،إلا أنه نسجل بأن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على أهمية عرض القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال المؤشرات التالية:

- إستجابة النظام المحاسبي المالي SCF بشكل كبير لإحتياجات المستعملين؛
- تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.
- يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) في إعداد قوائم مالية سهلة وواضحة.
- القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) تتوفر فيها الشفافية.
- تعكس السياسة المحاسبية الجوهر الاقتصادي للأحداث أو العمليات.
- توفر الملاحق المكملة للقوائم المالية معلومات لا تحتويها القوائم المالية الاصلية.

في حين ان رأي الفئة المستجوبة في مايخص الفقرة (5) تعطي القوائم المالية النظام المالي معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية في الاتجاه المحايد ، وهذا راجع إلى أن أكثر من ½ من العينة تعمل في المؤسسات ولديها خبرة أكثر من 10 سنوات ،ويفسر هذا على أن أفراد العينة لا يزالوا لم يهضموا النظام المحاسبي المالي لأنهم تعودو على النظام القديم،أيضا هذا راجع لأن النظام المحاسبي المالي لم يتجاوز 3 سنوات ،بحكم سيطرة الذهنية المحاسبية السابقة.

ثانيا: تحليل نتائج (الفرضية الثانية)

" مدى تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي ".

1. تطبيق النظام المحاسبي المالي

يتضح في الجدول رقم (**2-10**) تطبيق النظام المحاسبي المالي في الاتجاه **الموافق**، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ (2.44%) وبانحراف معياري مقداره (0.4)، ويرجع ذلك إلى أن تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي يسمح بعرض قوائم مالية أكثر مقروئية ويقدم معلومات ذات جودة عالية وهذه المعلومات ملائمة لقياس أداء المؤسسة.

وعدم وجود سوق مالي نشط يحول دون إعطاء معلومات ذات مصداقية وكذلك توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة.(سؤل14)

فضمان إنتاج معلومات مالية ذات مصداقية سوف يعطي نوع من الثقة داخل المؤسسات الاقتصادية وهو ما يجعلها قادرة على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بأكثر ثقة ويكرس ثقافة الاستثمار في السوق المالي.

– في حين ان رأي الفئة المستجوبة في ما يخص الفقرة (12) تحقق القيمة العادلة خاصية الملائمة في القوائم المالية في الاتجاه المحايد، وهذا راجع للبيئة الجزائرية لأن تقريبا جل المؤسسات لا تطبق القيمة العادلة في التقييم، لان تطبيق القيمة العادلة يحمل المؤسسة أعباء كبيرة،ونجد أن غياب أسواق نشطة يحد من استخدام القيمة العادلة في التقييم.

2.الميزانية

يتضح في الجدول رقم(**2-10-1**) مدى تحقق فعالية عرض الميزانية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في الاتجاه **الموافق**، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ (2.57%) وبانحراف معياري مقداره (0.31)،وتجد العينة أنه تتحقق فعالية العرض وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ،ويرجع ذلك إلى

– المؤسسة توفر المعلومات الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة الميزانية،

– وتلتزم بالشكل القانوني لعرض قائمة الميزانية المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي .

– تجسدت خاصية القابلية للمقارنة لوجود سنتين ضمن قائمة الميزانية.

–تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبوء .

3.جدول حسابات النتائج

يتضح في الجدول رقم(**2-10-2**) مدى تحقق فعالية عرض جدول حسابات النتائج وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي في الاتجاه **الموافق**، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ (2.57%) وبانحراف معياري مقداره (0.31)،وتجد العينة أن فعالية عرضا القوائم المالية تتحقق وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ،ويرجع ذلك إلى: – وتلتزم بالشكل القانوني لعرض قائمة جدول حسابات النتائج المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي .

– مساهمة جدول حسابات النتائج في تزويد مستعمليه بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية بشكل عقلاني.

وتكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الايردات و الاعباء حسب رأي العينة ،ويتم يتم إعداد الجدول بعيدًا عن التحيز والحكم الشخصي و تتميز المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليه.

في حين ان رأي الفئة المستجوبة في مايخص الفقرة (21) يساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في الاتجاه المحايد،وهذا راجع لربط العينة التدفقات النقدية بالجدول التدفقات الخزينة، و جدول حسابات النتائج بالضريبة .

4. جدول تدفقات الخزينة

يتضح في الجدول رقم(**2-10-3**) مدى تحقق فعالية عرض جدول تدفقات الخزينة وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي في الاتجاه **الموافق**، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ (2.63%) وبانحراف معياري مقداره (0.35)، إلا أنه نسجل بأن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على أهمية وفعالية عرض جدول تدفقات الخزينة من خلال المؤشرات الآتية:

– القوائم االمالية المعدة وفقا النظام المحاسبي المالي تسمح بإنتاج معلومات صادقة و واضحة وسهلة الفهم وقابلة للمقارنة؛

– قائمة تدفقات النقدية تعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية؛

– تقدم قائمة تدفقات النقدية مداخيل ومخارج الموجودات المالية؛

–تساعد الطريقة المباشرة من تقريب و مقارنة التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية؛

–تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات؛

– يتم الافصاح عن الانشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية مما يساعد على إتخاذ قرارات أكثر دقة؛

ومما سبق نجد أن :

- من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى، نستنتج تأييد المستجوبين على أن عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة وهذا من خلال مساعدة القوائم المالية على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية العدمية الأولى، و التي مفادها: " **عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة**".
- من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية، نستنتج تأييد المستجوبين لتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج و جدول التدفقات التقدبة، ولإمكانية وقدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات ، وعليه يؤدي بنا هذا إلى الاحتفاظ بالفرضية العدمية الثانية و القائلة" **تتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي**".

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات عرض القوائم المالية، وهذا من خلال الوقوف على مدى فعالية عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والتي رأيناها المناسبة لذلك، وكخلاصة عامة لأهم نتائج هذا الفصل لمسنا إدراك الفئات المستجوبة لأهمية تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي و قدرته على توفير معلومات مالية تستجيب لاحتياجات الأطراف المستخدمة لها ، وأهمية عرض القوائم المالية في الميزانية،جدول حسابات النتائج،جدول تدفقات الخزينة.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1_1	أوجه الشبه و إختلاف الدراسات السابقة	19
1_2	مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان و أوزانها.....	24
2_2	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان.....	26
3_2	توزيع العينة حسب متغير الجنس	26
4_2	توزيع العينة حسب متغير العمر	27
5_2	توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي	28
6_2	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	28
7_2	توزيع العينة حسب متغير الخبرة	29
8_2	معايير تحديد الاتجاهات	30
9_2	اتجاهات أفراد العينة فيما يخص مدى تعبير عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة.....	31
10_2	اتجاهات أفراد العينة فيما يخص تطبيق النظام المحاسبي المالي	32
1_10_2	اتجاهات أفراد العينة فيما يخص مدى تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي (الميزانية).....	33
2_10_2	اتجاهات أفراد العينة فيما يخص مامدى تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي(جدول حسابات النتائج).....	34
3_10_2	اتجاهات أفراد العينة فيما يخص مامدى تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي(جدول تدفقات الخزينة).....	35
11_2	معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة.....	36
12_2	نتائج إختبار كولمجروف سمرنوف.....	37
13_2	نتائج إختبار الفرضية الأولى.....	39
14_2	نتائج إختبار الفرضية الثانية.....	39
15_2	ملخص نتائج إختبار الفرضيات.....	40

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-2	هيكل الاستبيان	25
2-2	توزيع العينة حسب متغير الجنس	26
3-2	توزيع العينة حسب متغير العمر	27
4-2	توزع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.....	28
5-2	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة	28
6-2	توزيع العينة حسب متغير الخبرة	29

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	قائمة الاستقصاء	54
2	قائمة المحكمين	58
3	نتائج الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	59
4	نتائج إتجاه العينة	60
5	نتائج معامل ألفا كرونباخ لثبات الدراسة	60
6	نتائج اختبار سمرنوف لتوزيع البيانات طبيعيا	61
7	نتائج اختبار فرضيات الدراسة الميدانية	62

الخـاتمة

- نتائج اختبار الفروض
- عرض نتائج الدراسة
- التوصيات
- أفاق الدراسة

تعد القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يطلبها ويجدها مختلف المستخدمين لها والمهتمين بوضعية المؤسسة وهذا من أجل إتخاذ قراراتهم الاقتصادية والمالية، وتعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات الخزينة من أهم أنواع القوائم المالية للمؤسسة، فالميزانية وثيقة محاسبية شاملة تظهر الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إعدادها،أما جدول النتائج فيظهر نتيجة نشاط المؤسسة ومكوناتها الاساسية،وجدول تدفقات الخزينة يعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية.

و النظام المحاسبي المالي يهدف إلى جعل القواعد والممارسات المحاسبية لمؤسساتنا بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة تتماشى مع المقاييس والقواعد الدولية المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة .

إختبار الفرضيات:

❖ بخصوص الفرضية الأولى، و المتعلقة بمدى تعبير القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة ،فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجماع أفراد العينة المستجوبة على ان عرض القوائم المالية يعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة في حدود معنوية 5% .

❖ بخصوص الفرضية الثانية، والمتعلقة بمدى تحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج و جدول التدفقات الخزينة، ولإمكانية وقدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات ، فقد تحققت هذه الفرضية من خلال إجماع أفراد العينة المستجوبة على أن فعالية عرض القوائم المالية تتحقق وفق النظام المحاسبي المالي في حدود معنوية 5 %.

نتائج الدراسة:

أفرزت الدراسة النظرية والتطبيقية للبحث مجموعة من النتائج، يمكن عرض أهمها في ما يلي:

- في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة من خلال الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنه لا يمكن للنظام المحاسبي الجزائري أن يبقى جامدا في ظل التحولات المشهودة ، ولابد عليه من مواكبة التغيرات التي تحدث في كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والمعلوماتية وعلى كل المستويات الوطنية، الجهوية والدولية، وإلا لما تمكن النظام المحاسبي المالي من تحقيق الأهداف المرجوة منه وهذا ما دفع الجزائر إلى تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي.
- تعبر مخرجات النظام المحاسبي المالي على الواقع الفعلي للمؤسسة

- تكمن فعالية إعداد وعرض القوائم المالية في مدى ملائمة و مصداقية البيانات و المعلومات المالية و المحاسبية المنشورة بحيث تستطيع المؤسسة تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي،وقياس كفاءتها ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية ،
- توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة بحيث يتضمن كل كشف مالي المبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
- إظهار المعلومات المحاسبية بدقة وصدق ووضوح وقانونية تسمح بتشجيع المستثمرين على جلب الأموال التي تفتقدها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- إن النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الدولية وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين.

التوصيات :

و عليه تتمثل توصيات الدراسة في الأتي :

- القيام بدورات تدريبية للإطارات لرفع مستواهم العلمي و العملي (إعادة رسكلة العمال) من أجل الفهم الجيد للنظام المحاسبي المالي ، وهذا حتى تضمن الشركة عدم الوقوع في مشاكل هي في غنا عنها.
- لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر القوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين ومتخذي القرار.
- تشجيع المؤسسات الجزائرية على تكييف نظمها المحاسبية خاصة المعلوماتية مع ما تلزمه المعايير المحاسبية، خصوصا ما يتعلق بطريقة المعالجة والتسجيل المحاسبي وكذا طرق الإفصاح وتقديم القوائم المالية.
- الإطلاع الدائم و المستمر على مختلف الابتكارات التي توفرها مراكز البحث و بالتالي محاولة الاستفادة منها من طرف الشركة.
- تحسين نوعية التعليم العالي وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي.

الخـاتـــمة

افاق الدراسة :

من خلال دراستنا لموضوع تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية تبين لنا أنه موضوع يفتح الآفاق لدراسات مستقبلية مستفيدة لجزئياته ومكملة أمام الطلبة والباحثين والراغبين في التطرق لذلك، وعليه يمكن أن نطرح المواضيع التالية كمشاريع للدراسة:

- المحاسبة الخضراء
- أثر تنميط القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على المؤسسات الجزائرية؟
- المحاسبة البنكية

و في الاخير نأمل ان نكون قد حققنا اهداف الدراسة التي قمنا بها في الاجابة على التساؤلات التي تم طرحها في المقدمة و ساهمنا في معالجة هذه الاشكالية .

قائمة الملاحق

- قائمة الاستقصاء
- قائمة المحكمين
- نتائج الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة
- نتائج إتجاه العينة
- نتائج معامل ألفا كرونباخ لثبات الدراسة
- نتائج اختبار سمرنوف لتوزيع البيانات طبيعيا
- نتائج اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

إستمارة إستبيان

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر ،تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة قسم LMD بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،ومن خلال الموضوع المعنون ب" **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية** " و تهدف هذه الدراسة لمعرفة أراءكم حول مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات عرض القوائم المالية.

لذا فإننا نأمل التكرم بالاجابة على أسئلة الاستبيان بدقة،حيث أن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة ودقة إجابتكم، مع العلم بأن المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم. وتقبلو فائق التقدير والإحترام **الطالب الدايرة حسام الدين**

أولا – البيانات الشخصية: يرجى وضع (X) أمام الاجابة المناسبة:

1. **الاسم و اللقب (إختياري):** .....

2. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

3. **العمر:** أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

4. **المؤهل العلمي:** ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

5. **الوظيفة:** خبير محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐

أستاذ جامعي مهتم بالمحاسبة ☐ إطار مالي ومحاسبي في المؤسسة ☐

6. **الخبرة المهنية :** أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنة ☐

ثانيا:عرض القوائم المالية وفق SCF تعبر بصدق عن الوضعية المالية ونتيجة العمليات و التدفقات النقدية للمؤسسة.

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق
1. يستجيب النظام المحاسبي المالي SCF بشكل كبير لإحتياجات المستعملين؛			
2. تساعد القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF)على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛			
3.المخرجات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي(SCF) صالحة لإتخاذ القرار بدون تغيير؛			
4.يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي(SCF) في إعداد قوائم مالية سهلة وواضحة؛			
5. تعطي القوائم المالية النظام المالي معلومات ذات موثوقية عالية وتتمتع هذه المعلومات بمصداقية عالية.؛			
6.القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي(SCF) تتوفر فيها الشفافية؛			
7. تعكس السياسة المحاسبية الجوهر الاقتصادي للأحداث أو العمليات؛			
8. توفر الإيضاحات المكملة للقوائم المالية معلومات لا تحتويها القوائم المالية الاصلية.			

ثالثا: تتحقق فعالية عرض القوائم المالية وفق مانص عليه النظام المحاسبي المالي(SCF)

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق
1. يسمح تطبيق قواعد النظام المالي المحاسبي بعرض قوائم مالية اكثر مقروئية ؛			
2. يساهم النظام المالي المحاسبي في جلب الاستثمار كونه يسمح بقراءة موحدة للقوائم المالية؛			
3 . يسمح النظام المالي المحاسبي بحل المشاكل المستجدة ذلك لإحتواءه على الاطار التصوري ؛			
4. تحقق القيمة العادلة (القيمة السوقية)خاصية الملائمة في القوائم المالية ؛			
5.نوعية المعلومات المقدمة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) ذات جودة عالية؛			
6. المعلومات الناتجة عن النظام المحاسبي المالي (SCF) ملائمة لقياس أداء المؤسسة.			

2- الميزانية

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق
1.توفر المؤسسة المعلومات الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة الميزانية؛			
2. من الضروري تبويب عناصر الميزانية على أساس أصول وخصوم جارية وغير جارية؛			
3.تجسدت خاصية القابلية للمقارنة لوجود سنتين ضمن قائمة الميزانية طبقا لما نص عليه النظام المالي المحاسبي؛			
4. تساعد المعلومات التي تحتويها الميزانية في عملية التخطيط والتنبوء؛			
5. تسهل المعلومات التي تحتويها القائمة للمستخدمين من التحقق حول صحة توقعاتهم.			

3-جدول حسابات النتائج

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق
1.يساهم جدول حسابات النتائج في تزويد مستعمليها بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية بشكل عقلاني؛			
2. بساعد جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛			
3. تكمن أهمية جدول حسابات النتائج في إظهار جميع الايردات و الاعباء؛			
4. يتم الافصاح عن المبيعات و الايرادات الاستغلال بشكل مستقل؛			
5. تتميز المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج بالثقة وإمكانية الاعتماد عليه؛			
6.يتم إعداد القائمة بعيدًا عن التحيز والحكم الشخصي.			

4-جدول تدفقات الخزينة

العبارة	موافق	محايد	غيرموافق
1. قائمة تدفقات النقدية تعتبر كأساس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقديّة؛			
2. تقدم قائمة تدفقات النقدية مداخيل ومخارج الموجودات المالية؛			
3. يتم الافصاح عن الانشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية مما يساعد على إتخاذ قرارات أكثر دقة؛			
4.تساعد الطريقة المباشرة من تقريب و مقارنة التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.			
5.تساعد الطريقة غير المباشرة في تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية ؛			
6.المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية واضحة ويسهل فهمها؛			
7.تفيد المعلومات التي تتضمنها القائمة في اتخاذ القرارات المالية؛			
8. تبين القائمة مصادر نشوء التدفقات وخروج التدفقات.			

ملحق رقم (2)

الرقم	أسماء المحكمين
1	دادن عبد الغني
2	سويسي هواري
3	غوالي بشير

الملحق رقم 3

الجنس

		Frequency	Percent
Valid	male	34	87,2
	female	5	12,8
	Total	39	100,0

المؤهل

		Frequency	Percent
Valid	ليسانس	18	46,2
	ماجيستير	10	25,6
	دكتوراة	5	12,8
	أخرى	6	15,4
	Total	39	100,0

العمر

		Frequency	Percent
Valid	>30ans	16	41,0
	30ans-40ans	7	17,9
	<40ans	16	41,0
	Total	39	100,0

الاقدمية

		Frequency	Percent
Valid	>05ans	15	38,5
	5ans-10ans	7	17,9
	<10ans	17	43,6
	Total	39	100,0

الوظيفة

		Frequency	Percent
Valid	خبير محاسب	2	5,1
	محافظ حسابات	2	5,1
	محاسب معتمد	2	5,1
	أستاذ مهتم بالمحاسبة	11	28,2
	إطار محاسبي ومالي في المؤسسة	22	56,4
	Total	39	100,0

الملحق رقم 4

إتجاه العينة المحور1

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
question1	39	1	3	2,77	,536
question2	39	1	3	2,82	,506
question3	39	1	3	2,33	,772
question4	39	1	3	2,67	,621
question5	39	1	3	2,31	,694
question6	39	1	3	2,49	,644
question7	39	1	3	2,54	,643
question8	39	1	3	2,72	,647
t1	39	1,88	3,00	2,5801	,32632
Valid N (listwise)	39				

إتجاه العينة المحور2 الفرع الاول

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
question1	39	1	3	2,74	,549
question2	39	1	3	2,28	,793
question3	39	1	3	2,18	,823
question4	39	1	3	2,31	,731
question5	39	1	3	2,44	,718
question6	39	1	3	2,74	,595
t1	39	1,50	3,00	2,4487	,40673
Valid N (listwise)	39				

إتجاه العينة المحور2 الفرع الثاني

		question7	question8	question9	question10	question11	t1
N	Valid	39	39	39	39	39	39
	Missing	0	0	0	0	0	0
Mean		2,69	2,82	2,69	2,51	2,15	2,5744
Std. Deviation		,614	,506	,468	,721	,745	,31848

إتجاه العينة المحور2 الفرع الثالث

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
question12	39	1	3	2,62	,711
question13	39	1	3	2,05	,887
question14	39	1	3	2,87	,409
question15	39	1	3	2,46	,720
question16	39	1	3	2,38	,747
question17	39	1	3	2,46	,720
t1	39	1,67	3,00	2,4744	,39281
Valid N (listwise)	39				

إتجاه العينة المحور2 الفرع الرابع

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
question18	39	1	3	2,74	,498
question19	39	1	3	2,74	,549
question20	39	1	3	2,62	,673
question21	39	1	3	2,49	,601
question22	39	1	3	2,46	,643
question23	39	1	3	2,56	,718
question24	39	1	3	2,67	,530
question25	39	1	3	2,82	,451
t2	39	1,38	3,00	2,6378	,35563
Valid N (listwise)	39				

الملحق رقم 5

معامل الثبات

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,621	33

الملحق رقم 6

التوزيع الطبيعي المحور 1

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		t1
N		39
Normal Parameters[a,b]	Mean	2,5801
	Std. Deviation	,32632
Most Extreme Differences	Absolute	,196
	Positive	,106
	Negative	-,196
Kolmogorov-Smirnov Z		1,222
Asymp. Sig. (2-tailed)		,101

التوزيع الطبيعي المحور 2 الفرع الاول

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		t1
N		39
Normal Parameters[a,b]	Mean	2,4487
	Std. Deviation	,40673
Most Extreme Differences	Absolute	,140
	Positive	,124
	Negative	-,140
Kolmogorov-Smirnov Z		,873
Asymp. Sig. (2-tailed)		,430

التوزيع الطبيعي المحور 2

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		t2
N		39
Normal Parameters[a,b]	Mean	2,5405
	Std. Deviation	,17287
Most Extreme Differences	Absolute	,101
	Positive	,098
	Negative	-,101
Kolmogorov-Smirnov Z		,631
Asymp. Sig. (2-tailed)		,821

التوزيع الطبيعي المحور 2 الفرع الثاني

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		t1
N		39
Normal Parameters[a,b]	Mean	2,5744
	Std. Deviation	,31848
Most Extreme Differences	Absolute	,171
	Positive	,137
	Negative	-,171
Kolmogorov-Smirnov Z		1,067
Asymp. Sig. (2-tailed)		,205

التوزيع الطبيعي المحور 2 الفرع الثالث

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		t1
N		39
Normal Parameters[a,b]	Mean	2,4744
	Std. Deviation	,39281
Most Extreme Differences	Absolute	,193
	Positive	,090
	Negative	-,193
Kolmogorov-Smirnov Z		1,203
Asymp. Sig. (2-tailed)		,110

التوزيع الطبيعي المحور 2 الفرع الرابع

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		t2
N		39
Normal Parameters[a,b]	Mean	2,6378
	Std. Deviation	,35563
Most Extreme Differences	Absolute	,188
	Positive	,154
	Negative	-,188
Kolmogorov-Smirnov Z		1,173
Asymp. Sig. (2-tailed)		,127

الملحق رقم 7

إختبار الفرضية1

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
t1	39	2,5801	,32632	,05225

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
t1	11,102	38	,000	,58013	,4743	,6859

إختبار الفرضية 2

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
t2	39	2,5405	,17287	,02768

One-Sample Test

	Test Value = 2					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
t2	19,526	38	,000	,54051	,4845	,5966

المراجع

أ- الكتب

1-أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008

2- حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة الأردن، 1999

3- محمد بوتين،"المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية" ،الصفحات الزرقاء ، البويرة ، الجزائر2010 .

4-رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري و التطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2005

5-عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1991

6- عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، الطبعة الثانية ،دار النشر جيطلي ،سطيف ،الجزائر ،2010

7-محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss، دار وائل للنشر، الطبعة الأولي، 2008

8- محمد خير، سليم أبوزيد، أساليب التحليل الاحصائي بإستخدام برمجية spss ،دار الصفا للطابعة و النشر،الطبعة1،الاردن 2005

9- جمعة هوامة ، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002

ب- الدوريات والملتقيات:

10- منور اوسرير ،مجبر محمد، " أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية"،الملتقى الدولي الاول : النظام المالي و الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية تجارب، تطبيقات و افاق يومي 17-18جانفي 2010

11- بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر، مداخلة ، ملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، سوق هراس،2010.

12-ابراهيم بورنان ، الطاهر مخلوف ، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية،مداخلة،الملتقى الوطني معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق،سوق هراس،.2010

13- أحمد مخلوف ،دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة مشتركة ، مداخلةّ، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، جامعة سعد دحلب البليدة ،يومي 13 و 14 و 15 أكتوبر2009 .

14- عزوز علي، متناوي محمد،متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام الحاسبي المالي،مداخلة،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية،المركز الجامعي الوادي يومي17و18جانفي 2010.

هـ – رسائل وأطروحات:

- **. أطروحات الدكتوراه:**

15- مختار مسامح ،توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، ما بين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية،أطروحة دكتوراة، جامعة الحاج لخضر باتنة،2011/2010.

- **رسائل الماجستير**

16– أمينة برزوق،إشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجيستير؛جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان،2012.

17– علاء بوقفة، الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، ماجيستير؛جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012.

18- بدر الزمان خمقاني، فعالية النظام المحاسبي الماليSCF المستمد من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في تقديم معلومات مالية عالية الجودة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011/2010.

19- بلهوان زكرياء،هنيسي تميم ،أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية المالية للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة ماستر ، جامعة قسنطينة 2011.

20- خالد زرموت،إدماج الحسابات في ظلّ تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة ماجستير؛جامعة الجزائر،2011/2010.

21- شهيرة عميمور،إعداد الكشوفات المالية لمؤسسة اقتصادية وفقا للنظام المحاسبي المالي،مذكرة ماستر،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012.

22- عزة الازهر ،عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بجامعة سعد دحلب البليدة،2009.

23- عزو خليف عزيز، المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي الموحد، عن رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد بجامعة حلب، سوريا .2006

24- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية،مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة،2009.

25- محمد فايق عبد الرحمن محسن، مدى التزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقًا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة،2008

26-فايز زهذي الشلتوني مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية رسالة ماجستير غير منشورة، للجامعة الإسلامية بغزة سنة 2005

ج – المجلات العلمية:

27-كتوش، متطلبات تطبيق النظام الموحدIAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

د- المراسيم والقوانين

28- القانون رقم07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 نوفمبر.2007

29- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الصادر بتاريخ 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية رقم 27 ماي .2008

30- القرار الصادر بتاريخ 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 مارس.2009

31- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 الصادر بتاريخ 7أفريل 2009 المتضمن شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، الجريدة الرسمية رقم 21 أفريل 2009.

ز– مراجع بالغة الأجنبية.

32-DJELLOUL Saci, Comptabilité de l'entreprise et système économique-L'expérience Algérienne, Alger 1991.

33- Jean françois Bosquet ;Tomas E.Jean et Eric Delesalle ;Normes IAS/IFRS que faut-il faire?comment s'y apprendre ;2 eme édition ;organisation ;Paris ;1993 ;p24